المركز الإحصائي
لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
GCC-STAT

ملامح وآفاق الأداء الاقتصادي

لمجلس التعاون لدول الخليج العربية – الربع الثالث 2022م

أبريل 2023م

تم إعداد هذا الإصدار لخدمة المستخدمين استنادًا إلى دليل الإصدارات الإحصائية

المعتمد من قبل المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

نسخة إلكترونية من الإصدار متاحة على الموقع الإلكتروني للمركز حسب الرابط التالي:

https://www.gccstat.org/ar/statistic/publications/features-of-economic-performance

©رمضان 1444هـ ، أبريل 2023م

جميع الحقوق محفوظة

في حالة الاقتباس يرجى الإشارة إلى هذا الإصدار كما يلي:

المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية GCC-STAT، 2022م، التقرير الربعي، ملامح و آفاق الأداء الاقتصادي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية – الربع الثالث 2022م، مسقط – سلطنة عمان.

جميع المراسلات توجه إلى:

المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

ص.ب. 840، مسقط – سلطنة عمان

هاتف: 24346499 968 +

فاكس: 24343228 968 +

البريد الإلكتروني: info@gccstat.org

الصفحة الالكترونية: www.gccstat.org

مقدمة

يسر المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون أن يقدم هذا التقرير الربع سنوي حول التطورات الاقتصادية والمالية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال الربع الثالث من عام 2022م. وإذ يهدف التقرير إلى إبراز هذه التطورات فإنه يتضمن أيضاً عرضاً لأحدث التطورات الاقتصادية الدولية لما لها من تأثير على اقتصاديات الدول الأعضاء في مجلس التعاون، خاصة فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي العالمي ومستويات أسعار المواد الأولية والتطورات الجيوسياسية الدولية. وإضافة إلى بيانات الدول الأعضاء منفردة يقدم التقرير مؤشرات كلية تجميعية لمجلس التعاون كتكتل.

وإذ يشكر المركز الجهات المعنية في الدول الأعضاء في المجلس على تعاونهم الكريم من خلال توفير البيانات الإحصائية والمعلومات عن تطورات الأداء الاقتصادي عموماً، يأمل أن يشكل التقرير مصدراً هاماً حول هذه التطورات الدولية والخليجية لصانعي القرار والمهتمين بالشأن الاقتصادي في مجلس التعاون الخليجي، وأن يكون مكملاً للجهود الرامية إلى تعزيز التعاون والترابط بين القطاعات الاقتصادية في دول المجلس لتحقيق أهداف السوق الخليجية المشتركة والوحدة الاقتصادية الخليجية.

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	2
ملخص تنفيذي	5
أولاً: التطورات الاقتصادية الدولية.	8
ثانياً: التطورات الاقتصادية في مجلس التعاون.	12
ثالثاً: التجارة الخارجية لمجلس التعاون.	17
رابعاً: التطورات النقدية في مجلس التعاون.	20
خامساً: أداء القطاع المصرفي في مجلس التعاون.	23
سادسا: أسواق الأسهم الخليجية.	28
مصادر البيانات	32

قائمة الجداول

الجدول	العنوان	الصفحة
جدول 1	معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، الربع الأول 2022م – الربع الثالث 2022م	13
جدول 2	معدلات نمو القطاع النفطي بالأسعار الجارية، الربع الأول 2022م – الربع الثالث 2022م	14
جدول 3	معدلات نمو القطاع غير النفطي بالأسعار الجارية، الربع الأول 2022م – الربع الثالث 2022م	14
جدول 4	معدل النمو السنوي لعرض النقد م1 ومكوناته بدول مجلس التعاون، سبتمبر 2022م	21
جدول 5	معدل النمو السنوي لعرض النقد م2 بدول مجلس التعاون، سبتمبر 2022م	22
جدول 6	صافي الأصول الأجنبية لدى البنوك المركزية الخليجية، سبتمبر 2022م	22
جدول 7	إجمالي الودائع لدى البنوك التجارية العاملة بمجلس التعاون، سبتمبر 2022م	24

قائمة الأشكال البيانية

الشكل	العنوان	الصفحة
شكل 1	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي بالأسعار الثابتة، 2019-2023م	8
شكل 2	معدلات التضخم ، 2019 – 2023م	9
شكل 3	أسعار النفط الخام، الربع الأول 2019 – الربع الثالث 2022م	9
شكل 4	أسعار الغاز الطبيعي ، الربع الأول 2019 – الربع الثالث 2022م	10
شكل 5	أداء أسواق الأوراق المالية العالمية، سبتمبر 2022م/ ديسمبر 2021م	11
شكل 6	أداء أسواق الأوراق المالية العالمية، سبتمبر 2022م - سبتمبر 2021م	11
شكل 7	نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، سبتمبر 2022م - سبتمبر 2021م	12
شكل 8	نمو القيمة المضافة بالأسعار الجارية للقطاع النفطي والقطاع غير النفطي، نهاية سبتمبر 2022م – نهاية سبتمبر 2021م	13
شكل 9	مساهمة القطاع غير النفطي في إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية، الربع الأول 2021 - الربع الثالث 2022م	15
شكل 10	التضخم الربعي (مقارنة مع الربع السابق) في دول مجلس التعاون، الربع الأول 2021- الربع الثالث 2022م	16
شكل 11	التضخم الربعي (مقارنة مع الربع المماثل من العام السابق) في دول مجلس التعاون، الربع الأول 2021 - الربع الثالث 2022م	16
شكل 12	الصادرات والواردات السلعية والميزان التجاري –دولة الإمارات العربية المتحدة، الربع الأول 2021 – الربع الثالث 2022م	17
شكل 13	الصادرات والواردات السلعية والميزان التجاري – مملكة البحرين، الربع الأول 2021 - الربع الثالث 2022م	17
شكل 14	الصادرات والواردات السلعية والميزان التجاري – المملكة العربية السعودية، الربع الأول 2021 - الربع الثالث 2022م	18
شكل 15	الصادرات والواردات السلعية والميزان التجاري – سلطنة عُمان، الربع الأول 2021 - الربع الثالث 2022م	18
شكل 16	الصادرات والواردات السلعية والميزان التجاري – دولة قطر، الربع الأول 2021 - الربع الثالث 2022م	19
شكل 17	الصادرات والواردات السلعية والميزان التجاري – دولة الكويت، الربع الأول 2021 - الربع الرابع2021م	19
شكل 18	معدل النمو السنوي لعرض النقد بمجلس التعاون، يناير 2020 – سبتمبر 2022م	20
شكل 19	معدل النمو السنوي لمكونات عرض النقد بمجلس التعاون، يناير 2020 - سبتمبر 2022م	21
شكل 20	إجمالي أصول البنوك التجارية العاملة في مجلس التعاون، سبتمبر 2021 - سبتمبر 2022م	23
شكل 21	نسبة مساهمة دول مجلس التعاون من إجمالي الأصول المصرفية الخليجية، سبتمبر 2022م	24
شكل 22	إجمالي القروض المقدمة من قبل البنوك التجارية الخليجية، سبتمبر 2021 وسبتمبر 2022م	25
شكل 23	نسبة القروض إلى الودائع بدول مجلس التعاون، يونيو 2021م - يونيو 2022م	26
شكل 24	نسبة القروض المتعثرة بدول مجلس التعاون، يونيو 2021م - يونيو 2022م	26
شكل 25	معدل كفاية رأس المال البنوك بدول مجلس التعاون، يونيو 2021م - يونيو 2022م	27
شكل 26	إجمالي القيمة السوقية لأسواق المال الخليجية، الربع الثالث 2021م - الربع الثالث 2022م	28
شكل 27	القيمة السوقية ونمو أسواق المال بدول مجلس التعاون، سبتمبر 2022م	29
شكل 28	مساهمة القيمة السوقية لأسواق المال الخليجية، سبتمبر 2022م	29
شكل 29	المؤشرات العامة لأسواق المال الخليجية، سبتمبر 2022م / ديسمبر 2021م	30
شكل 30	المؤشرات العامة لأسواق المال العالمية، سبتمبر 2022م / ديسمبر 2021م	30

ملخص تنفيذي.

يمر الاقتصاد العالمي منذ بداية العام الحالي في مرحلة من عدم اليقين تتعرض فيها كافة الدول لصعوبات جمة تتمثل بارتفاع أسعار المواد الأولية، ورفع مستمر لأسعار الفائدة من قبل البنوك المركزية، وتقلبات في أسعار الصرف العالمية، وذلك بسبب الوضع الجيوسياسي العالمي غير المستقر. وأتت هذه التطورات على أعقاب مرحلة وهن اقتصادي عالمي جراء تداعيات الجائحة كوفيد-19 التي أدت إلى شلل الحركة الاقتصادية والتجارية الدولية وإلى انكماش الناتج المحلي العالمي بنحو 3.0% في عام 2020م. ورغم التعافي الجزئي للنشاط الاقتصادي في عام 2021م، ساهمت الحرب الروسية-الأوكرانية التي نشبت في أواخر شهر فبراير 2022م في لجم النمو الاقتصادي وتزايد الضغوط التضخمية بشكل لم يشهده العالم منذ سنوات طويلة، إضافة إلى تعثر في سلاسل الامداد العالمية وأزمات غذاء حادة. وتشير أحدث تقديرات صندوق النقد الدولي إلى انخفاض معدلات نمو الناتج الإجمالي العالمي الحقيقي إلى نحو 3.2% و2.7% في عامي 2022م و2023م، على التوالي.

وبالرغم من تراجع الأداء الاقتصادي العالمي في عام 2022م عمدت البنوك المركزية حول العالم إلى مواصلة رفع معدلات الفائدة لكبح جماح الضغوط التضخمية الكبيرة والارتفاع العام في أسعار المستهلكين، حيث من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم العالمي نحو 8.8% في عام 2022م ونحو 6.5% في عام 2023م.

وحافظ متوسط سعر النفط الخام خلال الربع الثالث من عام 2022م على مستوياته العالية حيث بلغ 100.7 دولار أمريكي، ولكن بانخفاض مقارنة مع متوسط السعر في الربع الثاني من العام والذي بلغ 113.5 دولار أمريكي، وبذلك عكَسَ النمط التصاعدي في أسعار النفط الذي بدأ في الربع الثالث من عام 2020م عقب الانخفاض الكبير الذي شهدته الأسعار في الربع الثاني من عام 2020م جراء تداعيات الجائحة كوفيد-19.

وواصلت أسعار الغاز الطبيعي ارتفاعها الحاد في الأسواق العالمية في الربع الثالث من عام 2022م ليبلغ متوسط سعر الغاز الطبيعي الأمريكي (Henry Hub) نحو 8.0 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية (mmBtu)، مقارنة مع 7.5 دولار أمريكي في الربع الثاني من العام نفسه و4.4 دولار أمريكي فقط في الربع الثالث من عام 2021م.

وتراجع أداء أسواق الأوراق المالية العالمية حيث انخفضت مؤشراتها بشكل ملحوظ متأثرة بالتطورات الجيوسياسية الدولية وحالة عدم اليقين التي يشهدها الاقتصاد العالمي وقلق المستثمرين من انخفاض أرباح الشركات وامكانية

حصول انكماش اقتصادي عالمي، خاصة في ظل التدابير النقدية التي تقوم بها البنوك المركزية العالمية لإحتواء الضغوط التضخمية الهائلة التي يواجهها الاقتصاد العالمي.

أما بالنسبة لدول مجلس التعاون، كان الأداء الاقتصادي والمالي لهذه الدول جيداً نسبياً بالرغم من التحديات التي يشهدها الاقتصاد العالمي، وذلك نتيجة للسياسات والتدابير التي بدأت هذه الدول بتنفيذها منذ عام 2020م للحد من تداعيات جائحة كورونا ولاحقاً للتعامل مع الانعكاسات السلبية للحرب الروسية-الأوكرانية.

وسجلت اقتصادات هذه الدول معدلات نمو اقتصادي خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2022م مقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2021م، ونجم هذا الأداء الاقتصادي عن تسجيل هذه الاقتصادات معدلات نمو في الناتج المحلي الاجمالي في القطاع النفطي والقطاع غير النفطي على حد سواء خلال الفترة المذكورة من عام 2022م مقارنة مع معدلات النمو المسجلة خلال نفس الفترة من العام 2021م، خاصة خلال الربع الثاني من عام 2022م.

بالنسبة لمعدلات التضخم في مجلس التعاون، استقرت هذه المعدلات على مستويات مقبولة نسبياً خلال عام 2021م ، إلا أنها شهدت ارتفاعاً خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2022م متأثرة بالضغوط التضخمية التي واجهتها الاقتصاديات العالمية والناجمة عن ارتفاع أسعار النفط والغاز وأسعار المواد الأساسية بشكل عام جراء الحرب الروسية-الاوكرانية. ولكن بالرغم من ارتفاعها، بقيت معدلات التضخم في مجلس التعاون دون المعدلات العالمية ويعزى ذلك إلى نجاح السياسات التي اتبعتها دول المجلس للحد من التأثير السلبي للتضخم المستورد على القدرة الشرائية والوضع المعيشي للمواطنين.

بالنسبة للتجارة الخارجية خلال الربع الثالث من عام 2022م واصل الفائض في الميزان التجاري ارتفاعه في دولة قطر وانخفض في كل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان (الصادرات السلعية تشمل النفط)، في حين سجلت كل من دولة الامارات العربية المتحدة ومملكة البحرين عجزاً في الميزان التجاري (بدون صادرات النفط).

وواصل عرض النقد في مجلس التعاون تسجيل نسب نمو إيجابية، حيث بلغ عرض النقد الضيق (م1) بنهاية الربع الثالث من عام 2022م حوالي 728.2 مليار دولار أمريكي، وكذلك بلغت قيمة عرض النقد بمعناه الواسع (م2) بنهاية الربع الثالث من 2022م نحو 1,420.1 مليار دولار أمريكي. وجاء الارتفاع في عرض النقد نتيجة ارتفاع شبه النقد (الودائع الادخارية ولأجل) والودائع النقدية، وذلك رغم انخفاض النقد المتداول خارج البنوك بشكل طفيف. وارتفع إجمالي صافي الأصول الأجنبية لدى البنوك المركزية الخليجية بنهاية الربع الثالث من عام 2022م بنسبة 0.5% مقارنة مع صافي الأصول بنهاية الربع الثالث من عام 2021م.

وبالنسبة إلى أداء القطاع المصرفي، فقد بلغ إجمالي أصول البنوك العاملة في مجلس التعاون بنهاية الربع الثالث من عام 2022م نحو 2895 مليار دولار امريكي، بارتفاع نسبته 8.8% مقارنة مع حجم الأصول بنهاية نفس الفترة من عام 2021م، ونحو 5.8% مقارنة مع اجمالي الأصول بنهاية عام 2021م. وبلغ إجمالي الودائع المصرفية بنهاية الربع الثالث من عام 2022م نحو 1,735.8 مليار دولار أمريكي، بارتفاع نسبته 8.1% مقارنة مع حجمها بنهاية الربع الثالث من العام السابق، ونحو 6.1% مقارنة مع اجمالي الودائع بنهاية عام 2021م. أما إجمالي القروض المقدمة من البنوك فلقد بلغ بنهاية الربع الثالث من عام 2022م نحو 1,734 مليار دولار أمريكي، بارتفاع نسبته 7.8% مقارنة مع حجمها بنهاية الربع الثالث من عام 2021م، ونحو 6.2% مقارنة مع اجمالي القروض بنهاية عام 2021م. وحافظت المصارف في كافة دول مجلس التعاون على معدلات عالية لكفاية رأس المال، في حين حافظت على معدلات منخفضة للقروض المتعثرة بشكل عام.

بالنسبة لأسواق الأوراق المالية، ارتفع إجمالي القيمة السوقية لأسواق المال الخليجية إلى ما يقارب 4.1 تريليون دولار أمريكي بنهاية الربع الثالث من عام 2022م، أي بنسبة نمو بلغت 12.3% مقارنة مع القيمة السوقية بنهاية عام 2021م ونحو 14.3% مقارنة مع القيمة السوقية بنهاية الربع الثالث من عام 2021م. أما مقارنة مع أداء الأسواق العالمية فلقد كان أداء المؤشر العام لأسواق المال في مجلس التعاون متميزاً حيث ارتفع بنهاية الربع الثالث من عام 2022م بنحو 4.4% عن مستواه بنهاية عام 2021م، في حين انخفضت مؤشرات الأسواق العالمية الرئيسية.

أولاً: التطورات الاقتصادية الدولية.

تشير أحدث تقديرات صندوق النقد الدولي إلى انخفاض معدلات نمو الناتج الإجمالي العالمي الحقيقي من 6.0% عام 2021م، إلى نحو 3.2% و2.7% في عامي 2022م و2023م، على التوالي (شكل رقم 1).

شكل 1: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي بالأسعار الثابتة، 2019-2023م

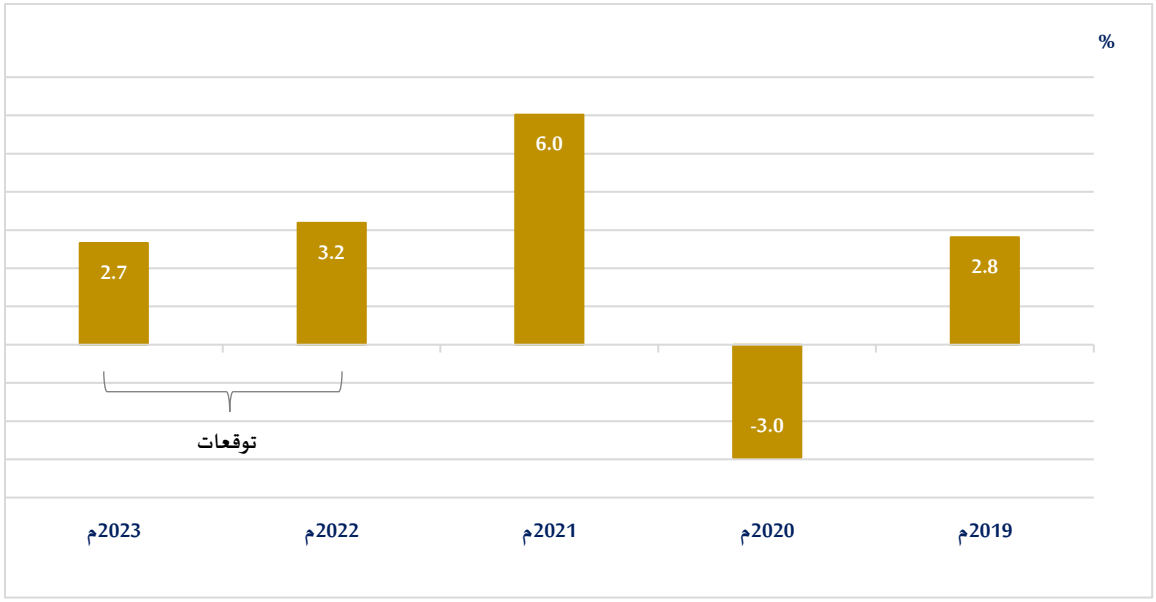

المصدر: صندوق النقد الدولي (اكتوبر 2022م)

ومن المتوقع أن تستمر الضغوط التضخمية، رغم التوقعات بتراجع النمو الاقتصادي العالمي خلال عامي 2022م و 2023م، مع لجوء البنوك المركزية حول العالم إلى الاستمرار في رفع معدلات الفائدة لكبح جماح الارتفاع العام في أسعار المستهلكين الناجم عن تداعيات الحرب الروسية-الأوكرانية التي أدت إلى ارتفاع في أسعار الطاقة والمواد الغذائية بشكل غير مسبوق. وتحديداً، من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم العالمي نحو 8.8% في عام 2022م، على أن ينخفض ليبلغ نحو 6.5% في عام 2023م. وتشير البيانات إلى أن معدلات متوسط التضخم في مجلس التعاون استقرت على مستوى منخفض نسبياً خلال تلك الفترة نتيجة السياسات الملائمة التي اتخذتها دول مجلس التعاون (شكل رقم 2).

شكل 2: معدلات التضخم ، 2019 – 2023م

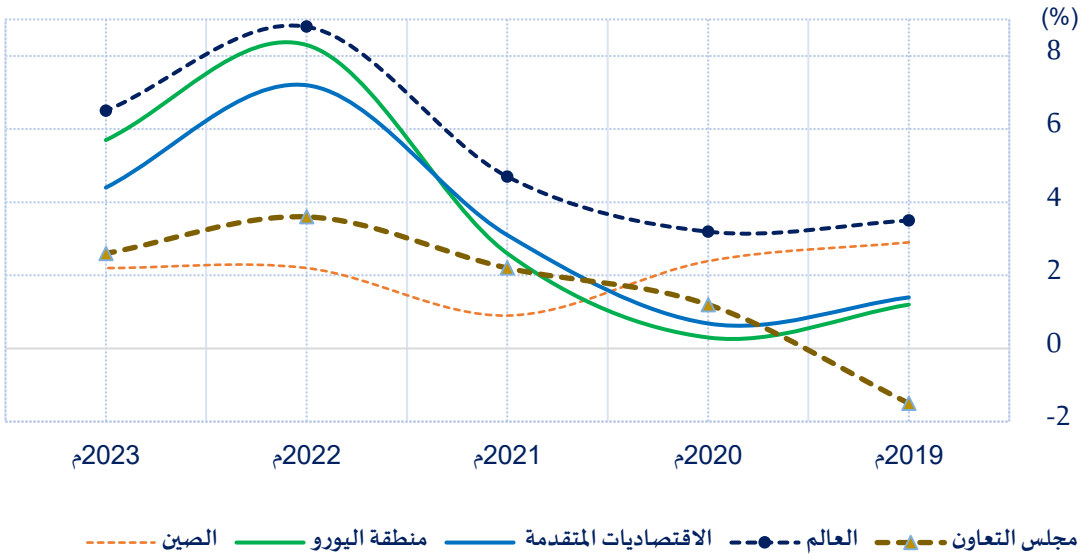

المصدر: المركز الاحصائي الخليجي، صندوق النقد الدولي

وحافظ متوسط سعر النفط الخام خلال الربع الثالث من عام 2022م على مستوياته العالية حيث بلغ 100.7 دولار امريكي، ولكن بانخفاض مقارنة مع متوسط السعر في الربع الثاني من العام والذي بلغ 113.5 دولار امريكي، وبذلك عكس النمط التصاعدي في أسعار النفط الذي بدأ في الربع الثالث من عام 2020م عقب الانخفاض الكبير الذي شهدته الأسعار في الربع الثاني من ذلك العام جراء تداعيات الجائحة كوفيد-19 (شكل رقم 3).

شكل 3: أسعار النفط الخام، الربع الأول 2019 – الربع الثالث 2022م

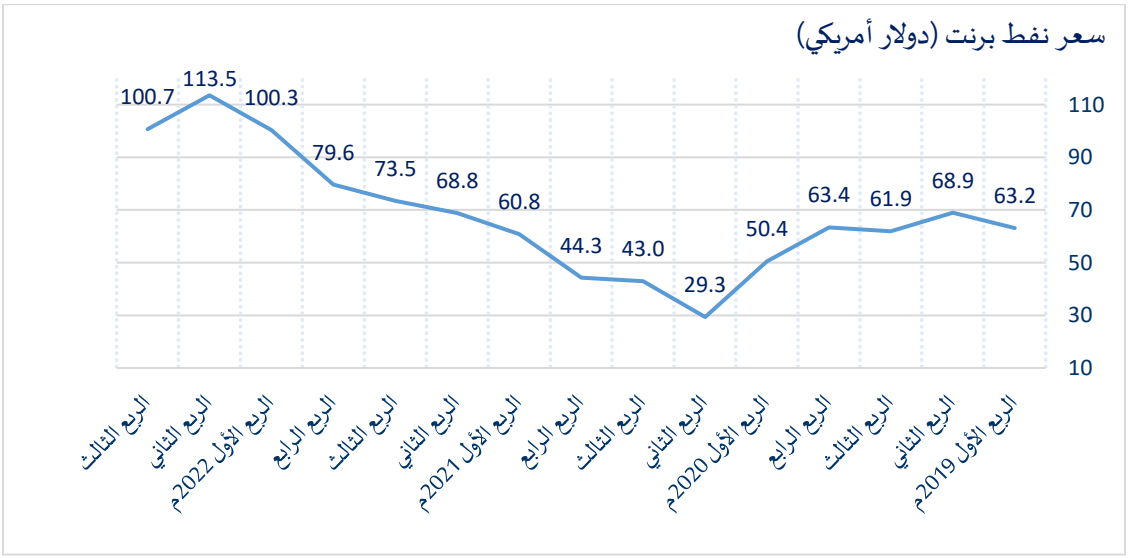

المصدر: وكالة الطاقة الأمريكية (https://www.eia.gov)

وواصلت أسعار الغاز الطبيعي ارتفاعها الحاد في الأسواق العالمية في الربع الثالث من عام 2022م حيث بلغ متوسط سعر الغاز الطبيعي الأمريكي (Henry Hub) نحو 8.0 دولار امريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية (mmBtu)، مقارنة مع 7.5 دولار امريكي في الربع الثاني من العام و4.4 دولار امريكي فقط في الربع الثالث من عام 2021م (شكل 4).

شكل 4: أسعار الغاز الطبيعي، الربع الأول 2019 – الربع الثالث 2022م

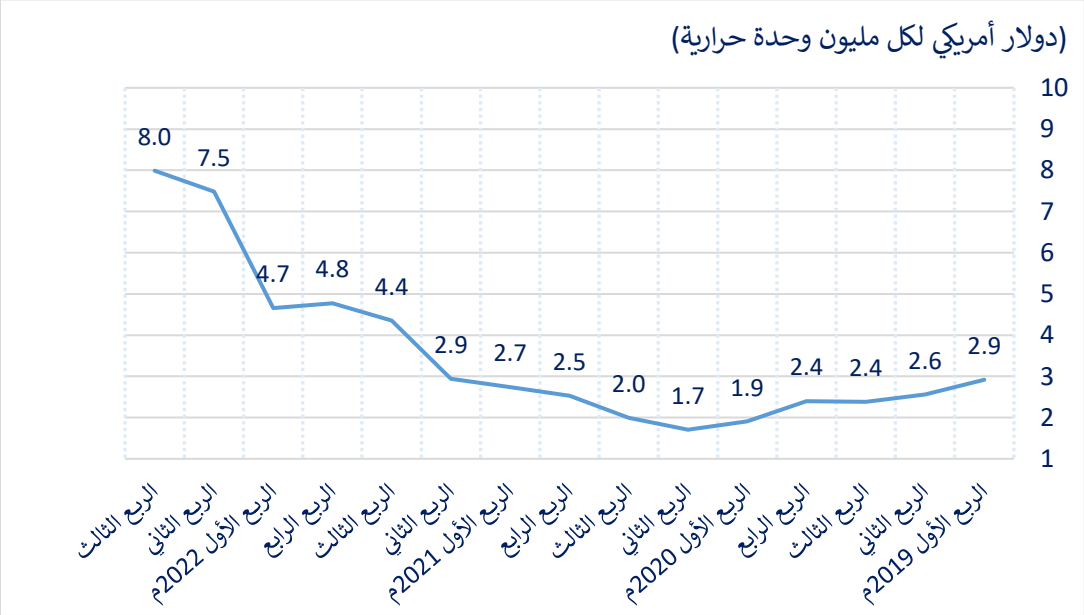

المصدر: وكالة الطاقة الأمريكية (https://www.eia.gov)

أما بالنسبة لأسواق الأوراق المالية العالمية، تراجع أداء الأسواق الرئيسية العالمية وانخفضت مؤشراتها بشكل ملحوظ بنهاية الربع الثالث من عام 2022م مقارنة مع نهاية عام 2021م، كما هو مبين في الشكل رقم (5). وانخفضت كذلك مؤشرات معظم هذه الأسواق بنسب متفاوتة بالمقارنة مع مستوياتها بنهاية الربع الثالث من عام 2021م (شكل 6). ويعزى هذا الأداء إلى التطورات الجيوسياسية الدولية وحالة عدم اليقين التي يشهدها الاقتصاد العالمي وقلق المستثمرين من انخفاض أرباح الشركات، وتعميق الانكماش الاقتصادي العالمي نتيجة التدابير النقدية التي تقوم بها البنوك المركزية العالمية لإحتواء الضغوط التضخمية الهائلة التي يواجهها الاقتصاد العالمي.

شكل 5: أداء أسواق الأوراق المالية العالمية، سبتمبر2022م/ ديسمبر2021م

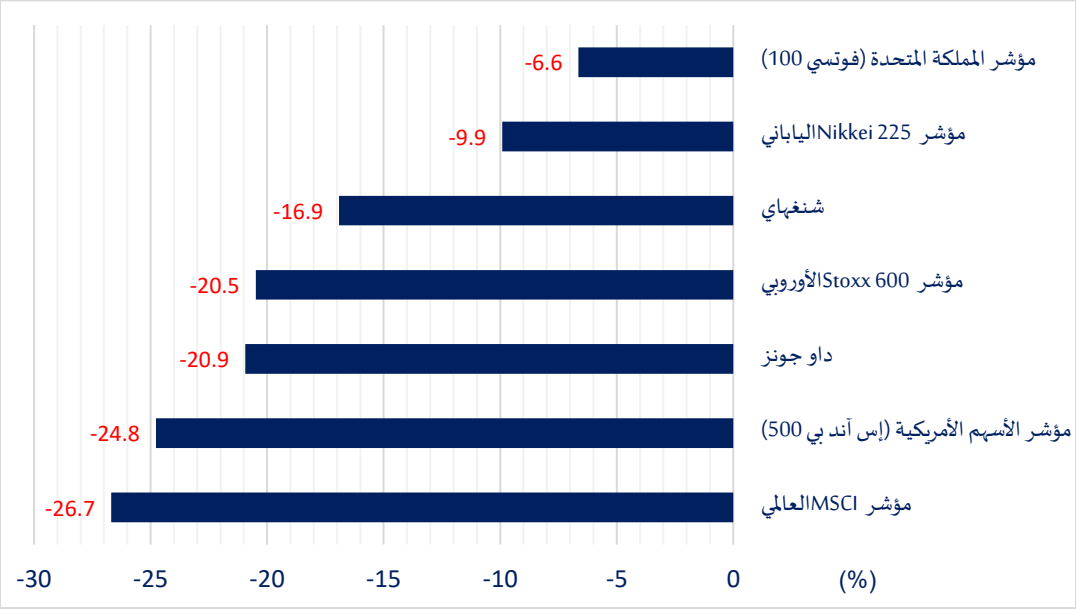

المصدر: أداء أسواق المال العالمية (https://www.investing.com)

شكل 6: أداء أسواق الأوراق المالية العالمية، سبتمبر2022م / سبتمبر2021م

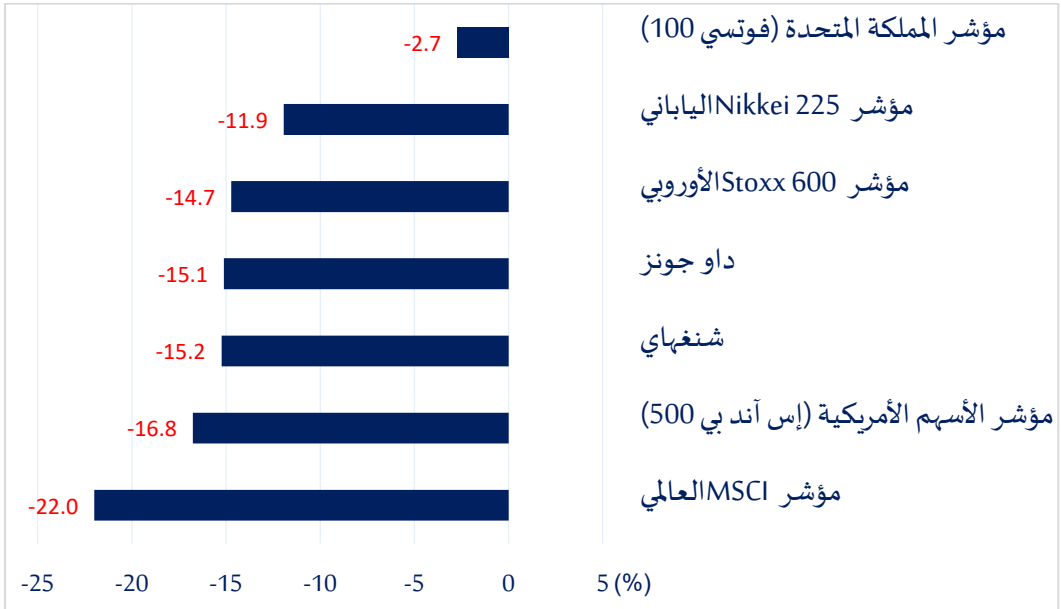

المصدر: أداء أسواق المال العالمية (https://www.investing.com)

ثانياً: التطورات الاقتصادية في مجلس التعاون.

سـجلت دول مجلس التعاون[1] معدلات نمو اقتصـادي خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2022م مقارنة مع نفس الفترة من عام 2021م، وتفاوتت معدلات النمو بين 10.2% في المملكة العربية السـعودية و 3.0% في سـلطنة عمان (شكل 7).

شكل 7: نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة*، سبتمبر 2021م- سبتمبر 2022م

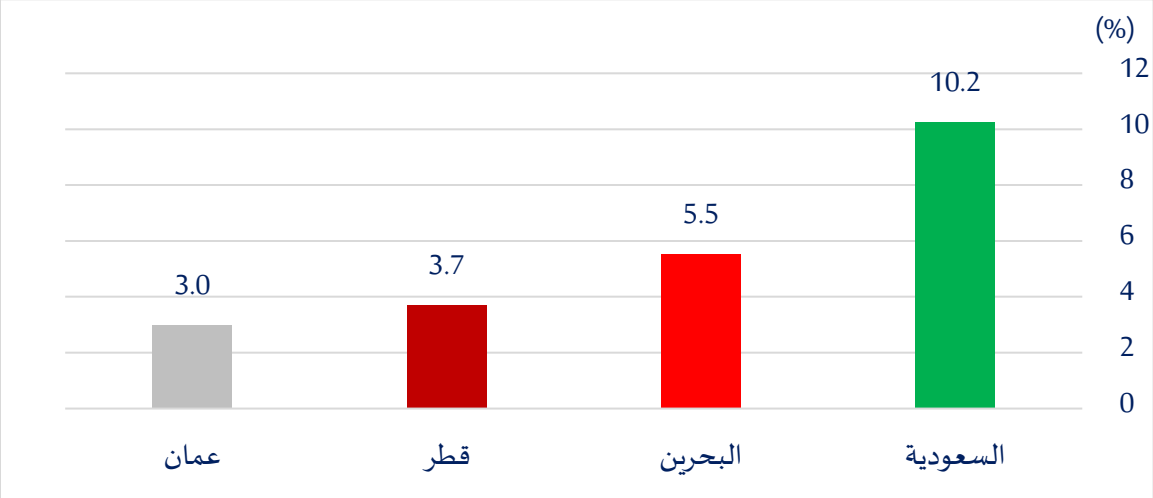

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

*سنة الأساس 2010=100 في كل من والبحرين والسعودية و2018=100في كل من عمان وقطر

ونجم هذا الأداء الاقتصادي عن تسجيل كافة اقتصادات دول مجلس التعاون معدلات نمو في الناتج المحلي الاجمالي في الأرباع الثلاثة الأولى من العام على حد سـواء مقارنة مع معدلات النمو المسـجلة خلال الأرباع المماثلة من العام 2021م، خاصـة خلال الربع الثاني من عام 2022م حيث سـجلت اقتصـادات دول المجلس نسـب نمو أعلى من تلك المسجلة في الأرباع الأخرى من العام (جدول 1).

وكذلك الأمر على مستوى القطاع النفطي (يشمل أنشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي والخدمات ذات الصلة) والقطاع غير النفطي حيث سـجلت كافة دول مجلس التعاون معدلات نمو عالية خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2022م خاصـة في القطاع النفطي نتيجة ارتفاع أسـعار النفط في الأسـواق العالمية. وتراوحت نسـب نمو القطاع

[1] باستثناء دولة الامارات العربية المتحدة ودولة الكويت لعدم توفر البيانات

النفطي بالأسعار الجارية بين 96.9% في المملكة العربية السعودية و42.6% في مملكة البحرين. وفيما يتعلق بالقطاع غير النفطي فلقد تراوحت نسب النمو بين 17.1% في دولة قطر و 12.7% في سلطنة عمان (شكل 8).

جدول 1: معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، الربع الأول 2022م – الربع الثالث 2022م

	الربع الثالث 2022م مقارنة بالربع الثالث 2021م (%)	الربع الثاني 2022م مقارنة بالربع الثاني 2021م (%)	الربع الأول 2022م مقارنة بالربع الأول 2021م (%)
الإمارات	..	..	8.4
البحرين	4.2	6.9	5.4
السعودية	8.8	12.2	9.9
عُمان	1.2	5.4	2.4
قطر	4.3	4.4	2.3

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

شكل 8: نمو القيمة المضافة بالأسعار الجارية للقطاع النفطي والقطاع غير النفطي، نهاية سبتمبر 2022م/ نهاية سبتمبر 2021م

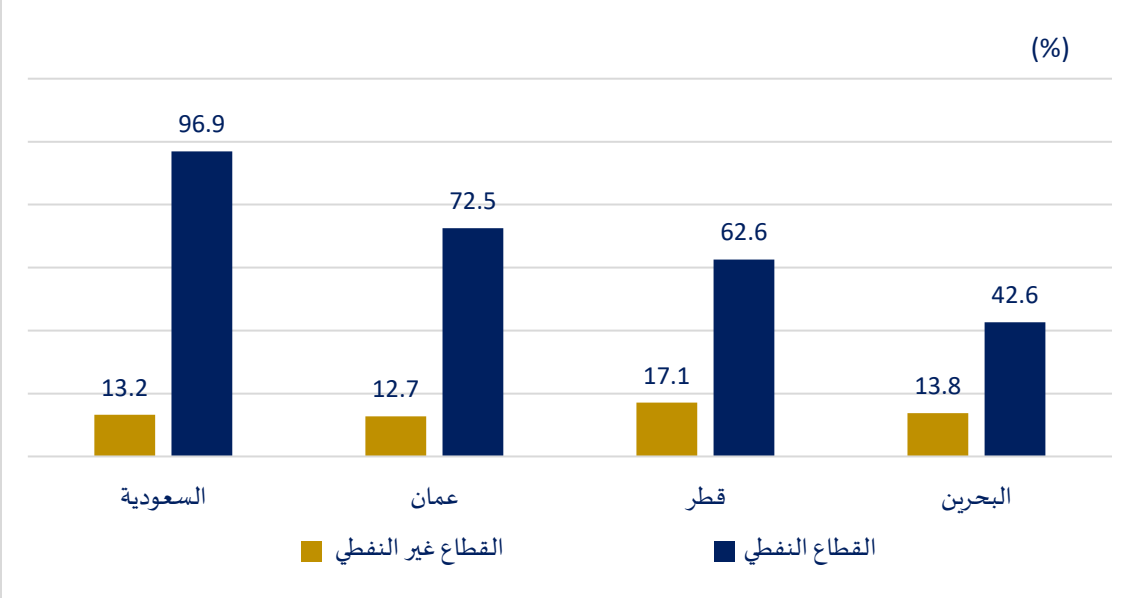

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

أما على المستوى الربع سنوي، سجل كل من القطاع النفطي والقطاع غير النفطي معدلات نمو مرتفعة بالأسعار الجارية خلال عام 2022م مقارنة مع عام 2021م، خاصة خلال الربع الثاني (جدول 2 وجدول 3).

جدول 2: معدلات نمو القطاع النفطي بالأسعار الجارية، الربع الأول 2022م – الربع الثالث 2022م

	الربع الثالث 2022م مقارنة بالربع الثالث 2021م (%)	الربع الثاني 2022م مقارنة بالربع الثاني 2021م (%)	الربع الأول 2022م مقارنة بالربع الأول 2021م (%)
الإمارات	..	..	44.1
البحرين	34.4	51.7	42.2
السعودية	67.1	125.0	106.5
عُمان	67.9	75.8	74.8
قطر	56.2	70.6	62.1

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

جدول 3: معدلات نمو القطاع غير النفطي بالأسعار الجارية، الربع الأول 2022م – الربع الثالث 2022م

	الربع الثالث 2022م مقارنة بالربع الثالث 2021م (%)	الربع الثاني 2022م مقارنة بالربع الثاني 2021م (%)	الربع الأول 2022م مقارنة بالربع الأول 2021م (%)
الإمارات	...	...	16.1
البحرين	6.4	17.8	17.2
السعودية	11.5	15.7	12.6
عُمان	12.7	15.2	10.5
قطر	14.5	19.8	17.3

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

أما فيما يتعلق بمساهمة القطاع غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي، سجلت دول مجلس التعاون منحىً تنازلياً منذ أوائل عام 2020م وتراوحت في الربع الثالث من عام 2022م بين نحو 81% في مملكة البحرين و54% في دولة قطر (شكل 9).

شكل 9: مساهمة القطاع غير النفطي في إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية، الربع الأول 2021 - الربع الثالث2022م

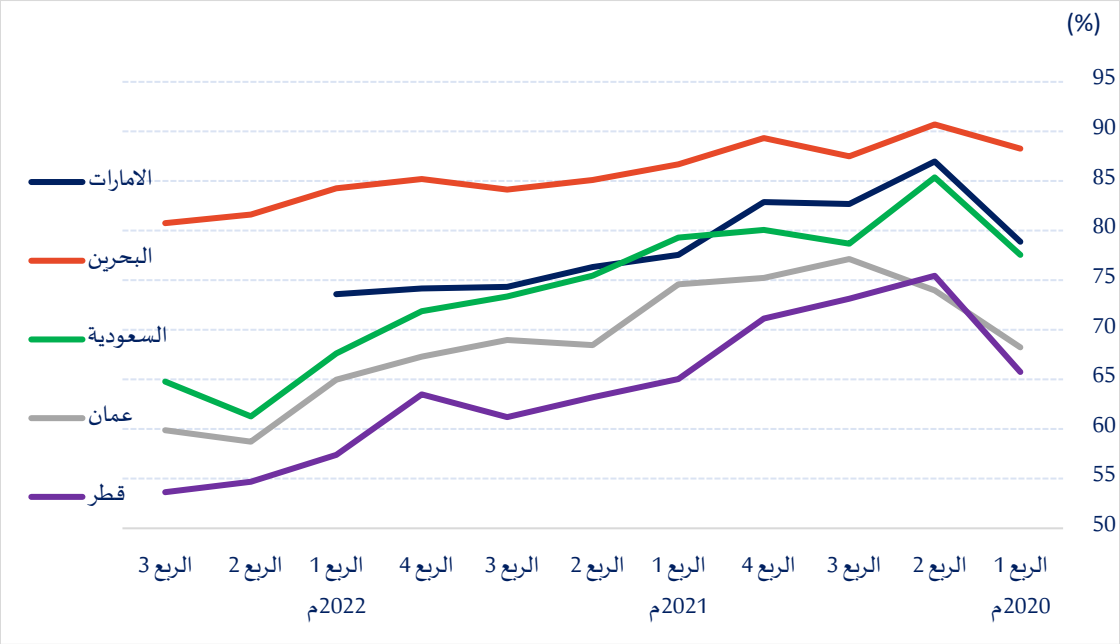

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

وبالنسبة لمعدلات التضخم في الدول الأعضاء في مجلس التعاون ففي حين استقرت على مستويات مقبولة نسبياً خلال عام 2021م ، إلا أنها شهدت منحى تصاعدياً خلال عام 2022م متأثرة بالضغوط التضخمية التي واجهتها الاقتصاديات العالمية والناجمة عن ارتفاع أسعار النفط والغاز وأسعار المواد الأساسية بشكل عام جراء الحرب الروسية-الاوكرانية (شكل 10، شكل 11). إلا أن معدلات التضخم في مجلس التعاون بقيت دون المعدلات العالمية ويعزى ذلك إلى نجاح السياسات التي اتبعتها دول المجلس للحد من التأثير السلبي للتضخم المستورد على القدرة الشرائية والمستوى المعيشي للسكان.

شكل 10: التضخم الربعي (مقارنة مع الربع السابق) في دول مجلس التعاون، الربع الأول 2021- الربع الثالث 2022م

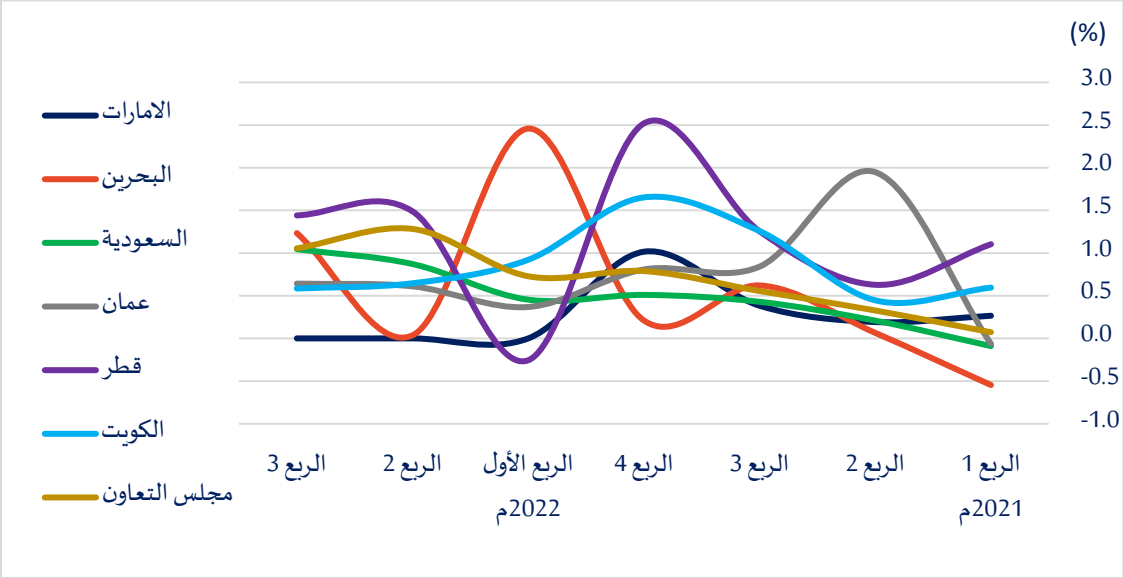

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

شكل 11: التضخم الربعي (مقارنة مع الربع المماثل من العام السابق) في دول مجلس التعاون، الربع الأول 2021م - الربع 3 2022م

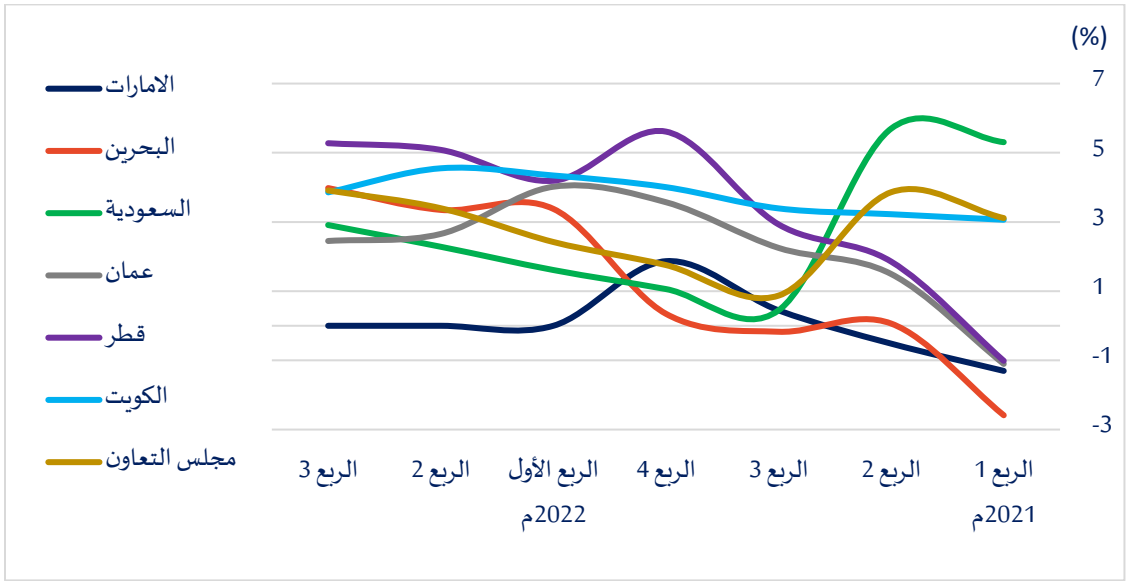

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

ثالثاً: التجارة الخارجية لمجلس التعاون.

في دولة الإمارات العربية المتحدة، شهدت الصادرات السلعية غير النفطية والواردات السلعية نمواً خلال عام 2021م والأرباع الثلاثة الأولى من عام 2022م واستقر العجز في الميزان التجاري (بدون النفط) على مستويات متقاربة إلا أنه ارتفع بشكل ملحوظ خلال الربع الثالث من عام 2022م نتيجة الارتفاع الحاد في الواردات السلعية (شكل 12).

شكل 12: الصادرات والواردات السلعية والميزان التجاري –دولة الإمارات العربية المتحدة، الربع الأول 2021 – الربع الثالث 2022م

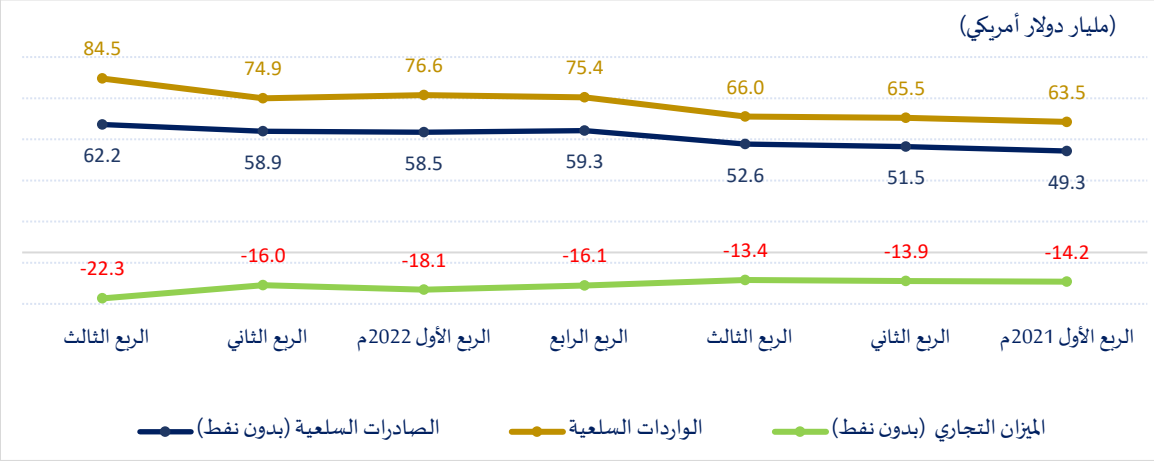

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

وفي مملكة البحرين تم تسجيل تحسن طفيف في عجز الميزان التجاري (بدون النفط) وانخفاض طفيف أيضاً في قيمة الصادرات والواردات السلعية في الربع الثالث من عام 2022م (شكل 13).

شكل 13: الصادرات والواردات السلعية والميزان التجاري – مملكة البحرين، الربع الأول 2021 – الربع الثالث 2022م

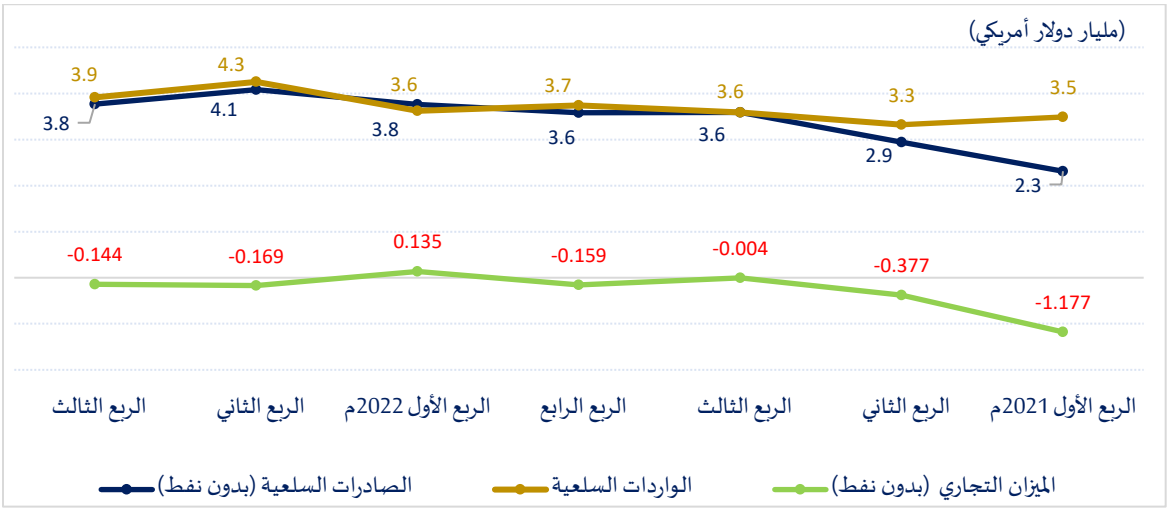

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

وسجل الميزان التجاري في المملكة العربية السعودية في الربع الثالث من عام 2022م انخفاضاً لأول مرة منذ بداية عام 2021م، وذلك نتيجة لانخفاض الصادرات وارتفاع الواردات (شكل 14).

شكل 14: الصادرات والواردات السلعية والميزان التجاري – المملكة العربية السعودية، الربع الأول 2021 – الربع الثالث 2022م

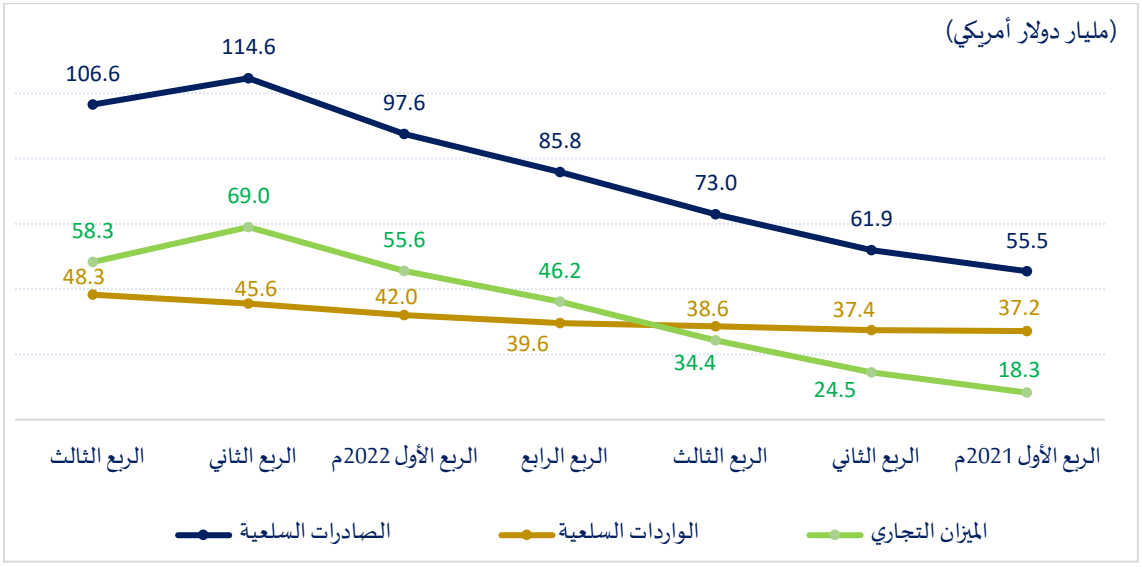

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

وسجل الميزان التجاري في سلطنة عمان في الربع الثالث من عام 2022م انخفاضاً لأول مرة منذ بداية عام 2021م رغم انخفاض الواردات السلعية، وذلك نتيجة لانخفاض الصادرات السلعية بشكل كبير (شكل 15).

شكل 15: الصادرات والواردات السلعية والميزان التجاري – سلطنة عُمان، الربع الأول 2021 – الربع الثالث 2022م

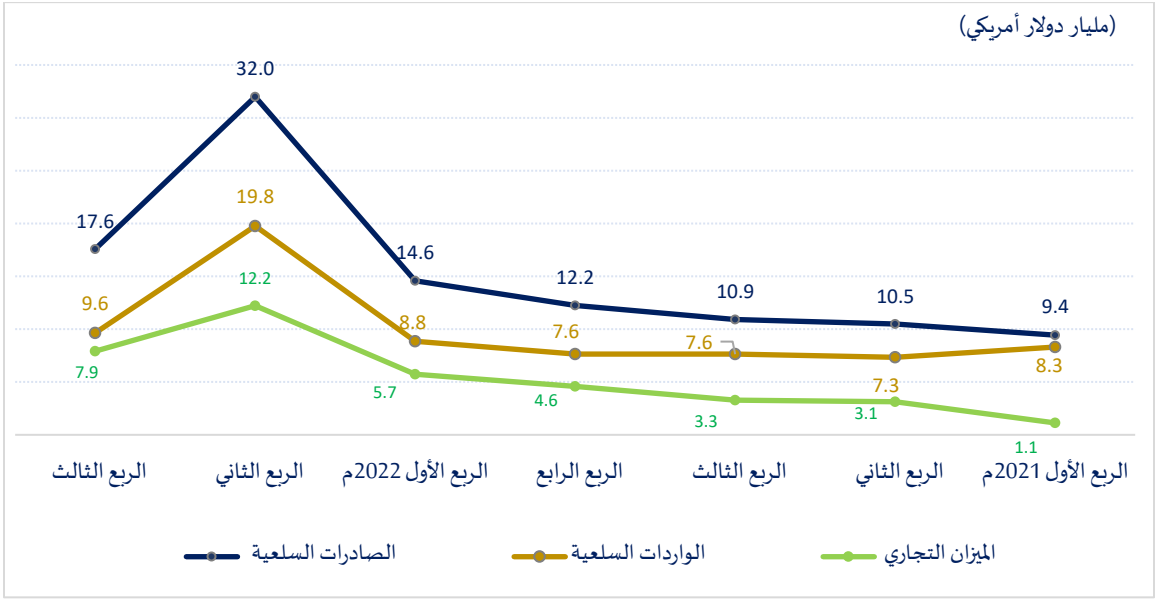

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

وفي دولة قطر شهدت التجارة الخارجية تحسناً مستمراً منذ بداية عام 2021م حيث ارتفعت الواردات والصادرات خلال الر بع الثالث من عام 2022م، مما أدى إلى تسجيل فوائض متزايدة في الميزان التجاري (شكل 16).

شكل 16: الصادرات والواردات السلعية والميزان التجاري – دولة قطر، الربع الأول 2021 - الربع الثالث 2022م

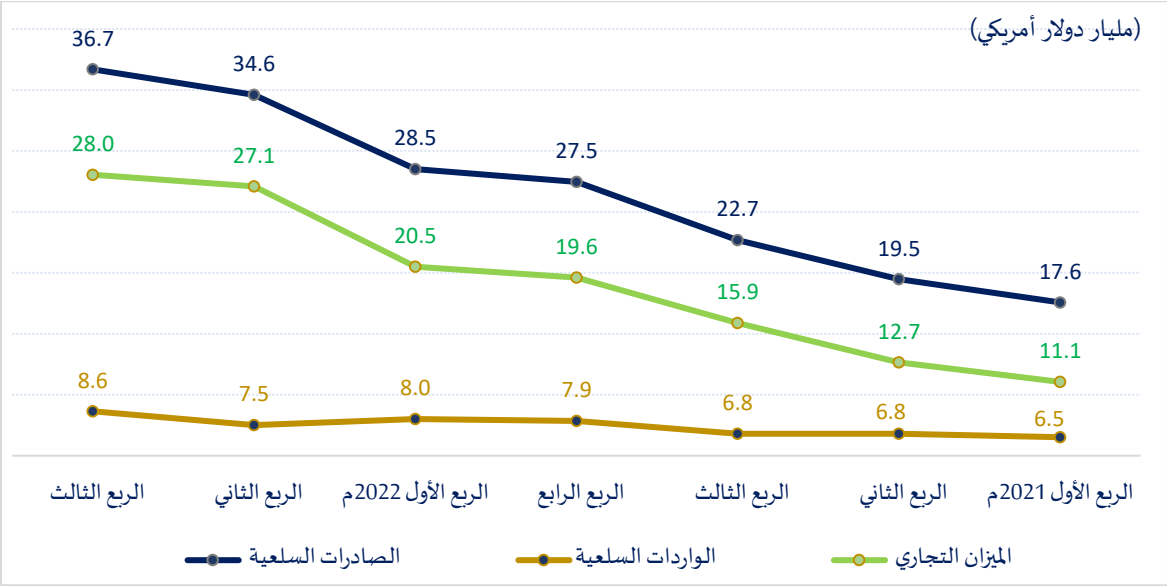

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

وفي دولة الكويت سجل الميزان التجاري فائضاً ملحوظاً في الربع الرابع من عام 2021م نتيجة ارتفاع الصادرات السلعية بشكل كبير والاستقرار النسبي للواردات السلعية (شكل 17).

شكل 17: الصادرات والواردات السلعية والميزان التجاري – دولة الكويت، الربع الأول 2021 - الربع الر ابع 2021م

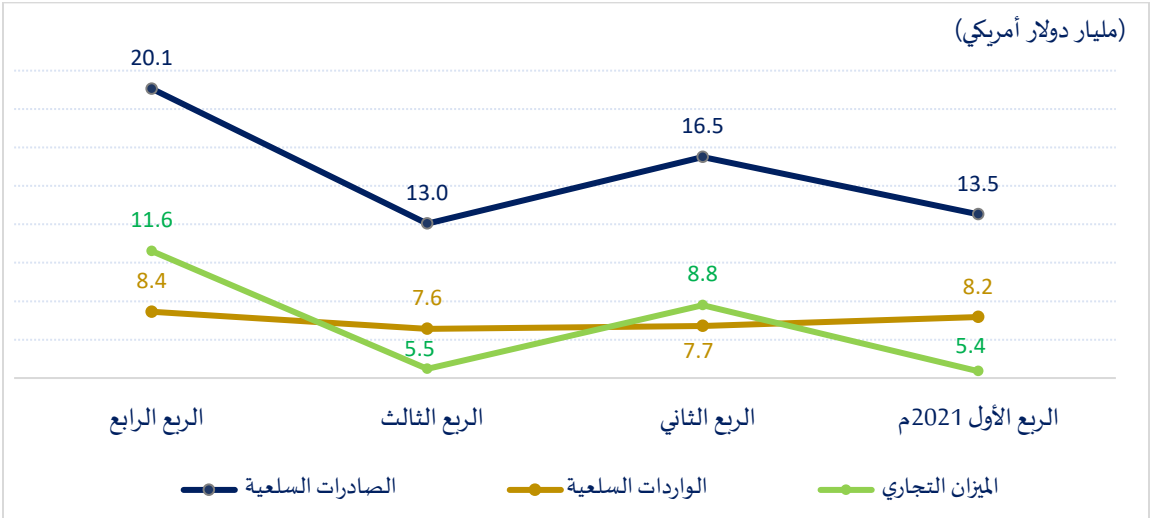

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، لا تتوفر بيانات الربع الأول والثاني لعام 2022م

رابعاً: التطورات النقدية في مجلس التعاون.

عرض النقد بمجلس التعاون

واصل عرض النقد في مجلس التعاون ارتفاعه بشكل مضطرد وتسجيل نسب نمو إيجابية، حيث بلغ عرض النقد الضيق (م1) بنهاية سبتمبر 2022م حوالي 728.2 مليار دولار أمريكي، بنمو نسبته 2.1% مقارنة مع نهاية عام 2021م و4.5% مقارنة مع سبتمبر 2021م. وكذلك بلغت قيمة عرض النقد بمعناه الواسع (م2) بنهاية سبتمبر 2022م نحو 1,420.1مليار دولار أمريكي وبنسبة ارتفاع بلغت 5.2% مقارنة مع نهاية عام 2021م و7.4% مقارنة مع سبتمبر 2021م (شكل 18).

شكل 18: معدل النمو السنوي لعرض النقد بمجلس التعاون، يناير 2020م – سبتمبر 2022م

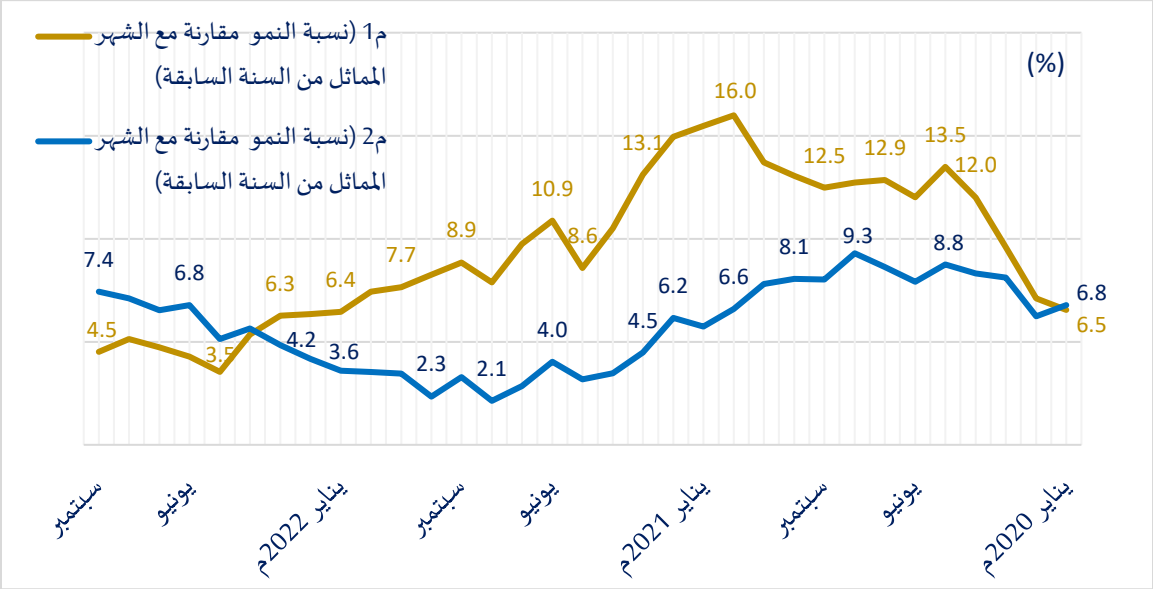

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

وجاء الارتفاع في عرض النقد نتيجة ارتفاع شبه النقد (الودائع الادخارية ولأجل) بنهاية سبتمبر من عام 2022م بنحو 10.7% مقارنة مع حجمه بنهاية شهر سبتمبر من العام السابق، ونمو الودائع النقدية بنحو 5.3%، في حين سجل النقد المتداول خارج البنوك انخفاضاً طفيفاً بنسبة 0.8% في نفس الفترة (شكل 19).

شكل 19: معدل النمو السنوي لمكونات عرض النقد بمجلس التعاون، يناير 2020م – سبتمبر 2022م

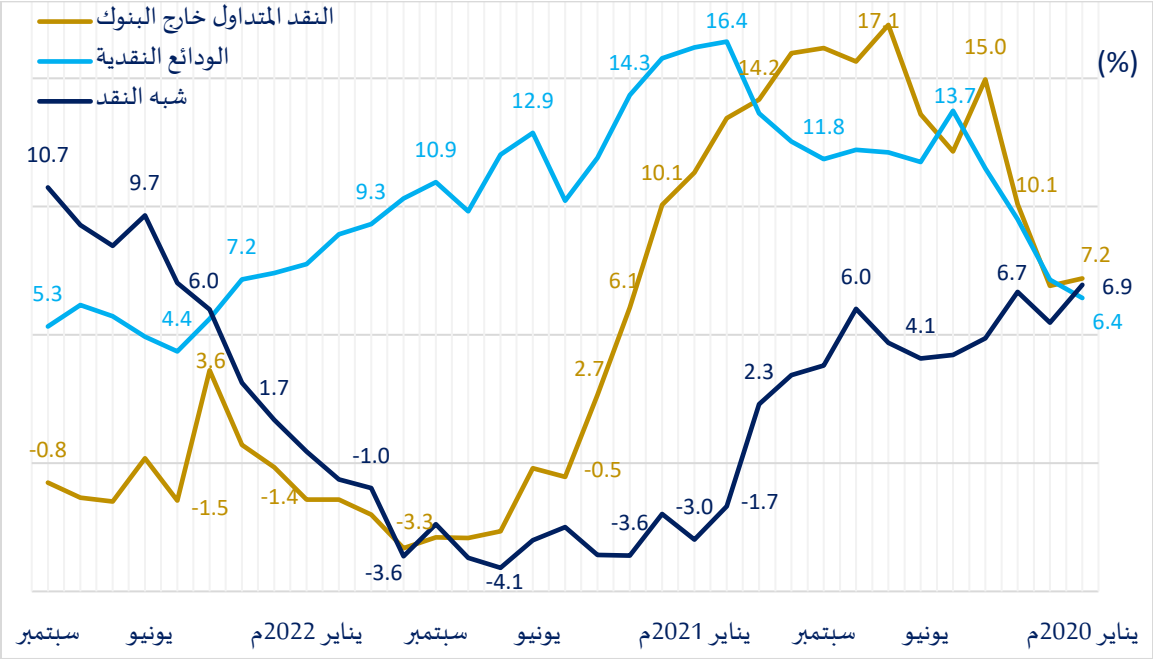

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

وعلى مستوى الدول الأعضاء، شهد عرض النقد بمفهومه الضيق (م1) ارتفاعاً في معظم دول مجلس التعاون بنهاية سبتمبر 2022م مقارنة بنهاية سبتمبر من العام السابق. وسجلت دولة الإمارات العربية المتحدة أعلى معدل نمو بنسبة بلغت 8.1%، تلتها دولة قطر بنسبة 5.4% والمملكة العربية السعودية بنسبة 4.3%، في حين بلغ النمو في مجلس التعاون ككل 4.5% (جدول 4).

جدول 4: معدل النمو السنوي لعرض النقد م1 ومكوناته بدول مجلس التعاون، سبتمبر 2022م

	عرض النقد م1 (%)	الودائع النقدية (%)	النقد المتداول خارج البنوك (%)
الإمارات	8.1	8.6	5.1
البحرين	0.4	1.7	5.1-
السعودية	4.3	5.4	2.5-
عُمان	1.8	4.6	7.6-
قطر	5.4	5.3	6.2
الكويت	8.5-	8.4-	9.4-
مجلس التعاون	4.5	5.3	0.8-

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

ونتيجة للنمو المسجل بعرض النقد م1 والودائع شبه النقدية، سجل عرض النقد بمعناه الواسع م2 في مجلس التعاون نمواً بلغ 7.4% بنهاية شهر سبتمبر من عام 2022م مقارنة مع نفس الفترة من العام السابق، وسجلت كافة الدول معدلات نمو باستثناء دولة الكويت، وبلغت أعلى نسبة ارتفاع 11.4% في دولة قطر (جدول 5).

جدول 5: معدل النمو السنوي لعرض النقد م2 بدول مجلس التعاون، سبتمبر 2022م

	عرض النقد م2 (%)	الودائع شبه النقدية (%)
الإمارات	10.7	12.9
البحرين	4.6	6.8
السعودية	7.5	18.1
عُمان	3.8	4.7
قطر	11.4	13.3
الكويت	6.2-	5.1-
مجلس التعاون	7.4	10.7

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

صافي الأصول الأجنبية لدى البنوك المركزية الخليجية

ارتفع إجمالي صافي الأصول الأجنبية لدى البنوك المركزية الخليجية بنهاية سبتمبر 2022م بنسبة 0.5% مقارنة مع صافي الأصول بنهاية سبتمبر من عام 2021م، ليصل نحو 666 مليار دولار أمريكي، مدعوماً بالارتفاع المسجل في المملكة العربية السعودية بنسبة 0.4%، والتي شكلت ما نسبته 67.5% من إجمالي صافي الأصول الأجنبية في مجلس التعاون. أما مقارنة مع نهاية عام 2021م فقد انخفض إجمالي صافي الأصول بنحو 0.2% (جدول 6).

جدول 6: صافي الأصول الأجنبية لدى البنوك المركزية الخليجية، سبتمبر 2022م

	القيمة (مليار دولار أمريكي) سبتمبر 2022م	النمو مقارنة مع سبتمبر 2021 (%)	النمو مقارنة مع ديسمبر 2021م (%)
الإمارات	115.6	2.3	-8.9
البحرين	4.2	19.8	8.0
السعودية	449.7	0.4	2.6
عُمان	14.1	-13.8	-20.2
قطر	42.1	3.4	3.2
الكويت	40.2	-2.2	1.0
مجلس التعاون	666.0	0.5	-0.2

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

خامساً: أداء القطاع المصرفي في مجلس التعاون.

شهد القطاع المصرفي في مجلس التعاون تحسناً بشكل عام خلال الفترة يناير-سبتمبر من عام 2022م سواء من ناحية حجم أصول القطاع المصرفي، وإجمالي الودائع المصرفية، وحجم المحافظ الإقراضية، أم من ناحية أداء هذا القطاع مثل معدل ربحية المصارف التجارية ومؤشرات سلامة القطاع عموماً.

أصول البنوك التجارية العاملة في القطاع المصرفي الخليجي

بلغ إجمالي أصول البنوك التجارية العاملة في مجلس التعاون بنهاية شهر سبتمبر من عام 2022م نحو 2,895 مليار دولار أمريكي، بارتفاع نسبته 8.8% مقارنة مع حجم الأصول بنهاية سبتمبر 2021م، ونحو 5.8% مقارنة مع اجمالي الأصول بنهاية عام 2021م. وسجلت أصول البنوك التجارية العاملة في المملكة العربية السعودية أعلى نسبة ارتفاع بنحو 13.1%، تلتها دولة الامارات العربية المتحدة بنحو 10.3%، ودولة الكويت بنسبة 4.0% (شكل 20). واستأثرت كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة بنحو 66.6% من إجمالي الأصول المصرفية في البنوك التجارية في مجلس التعاون، يليهما دولة قطر بنحو 17.4%، في حين بلغت حصة الدول الأعضاء الأخرى مجتمعة نحو 16.0% (شكل 21).

شكل 20: إجمالي أصول البنوك التجارية العاملة في مجلس التعاون، سبتمبر 2021م سبتمبر 2022م

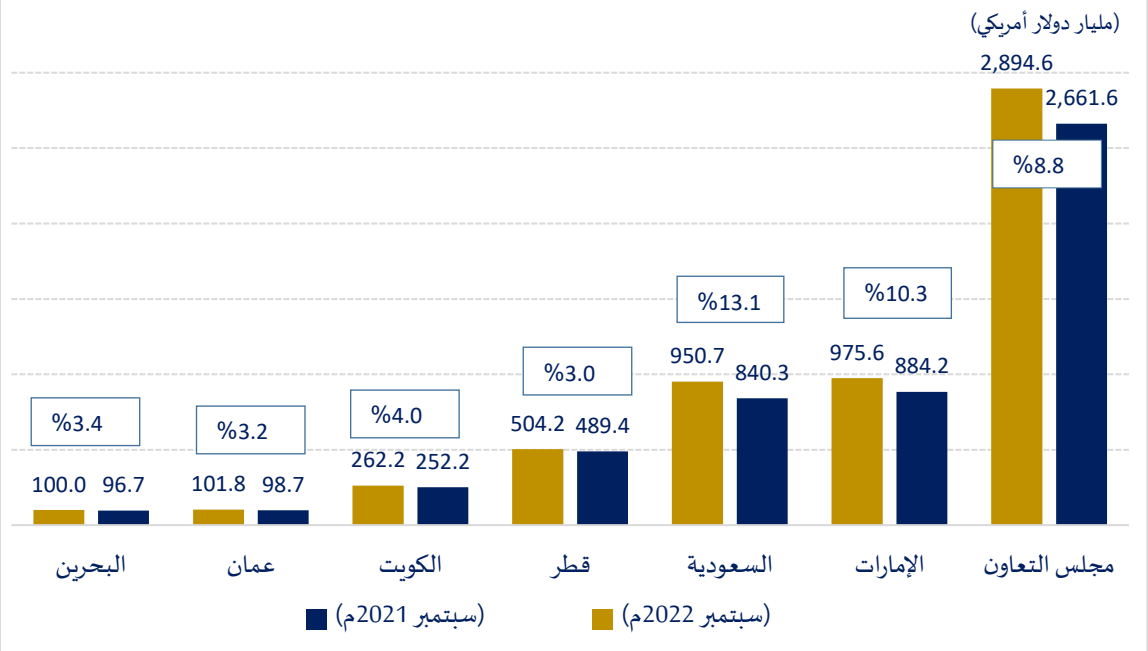

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

شكل 21: نسبة مساهمة دول مجلس التعاون من إجمالي الأصول المصرفية الخليجية، سبتمبر 2022م

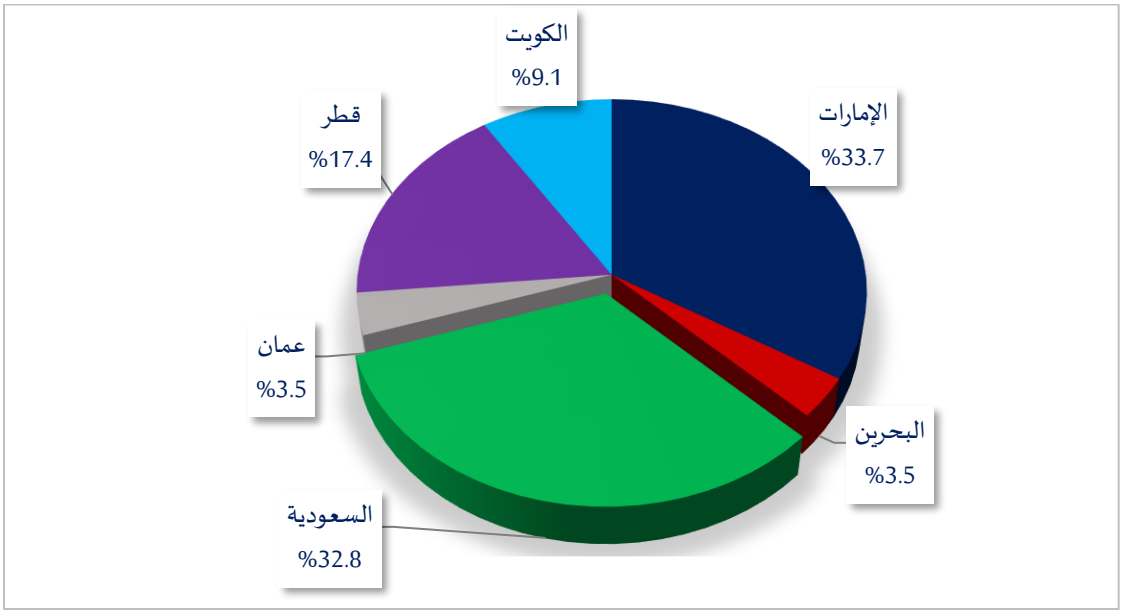

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

إجمالي الودائع المصرفية

بلغ إجمالي الودائع المصـــرفية لدى البنوك التجارية العاملة في مجلس التعاون بنهاية الربع الثالث من عام 2022م نحو 1735.8 مليار دولار أمريكي، بارتفاع نسبته 8.1% مقارنة مع حجمها بنهاية شهر الربع الثالث من العام السابق، ونحو 6.1% مقارنة مع اجمالي الودائع بنهاية عام 2021م. وحققت معظم الدول معدلات نمو إيجابية ســواء مقارنة مع نهاية عام 2021م أم مع نهاية الربع الثالث 2021م. وكانت أعلى نســب النمو في دولة الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية اللتان شكلتا نحو 69.1% من إجمالي الودائع المصرفية في مجلس التعاون (جدول 7).

جدول 7: إجمالي الودائع لدى البنوك التجارية العاملة بمجلس التعاون، سبتمبر 2022م

	القيمة (مليار دولار أمريكي)	النمو السنوي (%)	النمو مقارنة مع ديسمبر 2021م (%)	المساهمة النسبية (%)
السعودية	604.4	10.1	7.7	34.8
الإمارات	595.5	12.6	9.5	34.3
قطر	265.1	-1.1	-0.9	15.3
الكويت	151.0	2.2	2.5	8.7
عمان	68.5	5.5	2.9	3.9
البحرين	51.3	8.9	3.2	3.0
مجلس التعاون	1,735.8	8.1	6.1	100

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

إجمالي القروض المقدمة من البنوك التجارية العاملة في مجلس التعاون

بلغ إجمالي القروض المقدمة من البنوك التجارية العاملة في مجلس التعاون بنهاية الربع الثالث من عام 2022م نحو 1,734 مليار دولار أمريكي، بارتفاع نسبته 7.8% مقارنة مع حجمها بنهاية الربع الثالث من عام 2021م، ونحو 6.2% مقارنة مع اجمالي القروض بنهاية عام 2021م. وحققت المملكة العربية السعودية أعلى معدل نمو بنسبة 15.3% مشكلة بذلك نحو 35.6% من إجمالي قروض البنوك التجارية في مجلس التعاون (شكل 22).

شكل 22: إجمالي القروض المقدمة من قبل البنوك التجارية الخليجية، سبتمبر 2021م وسبتمبر 2022م

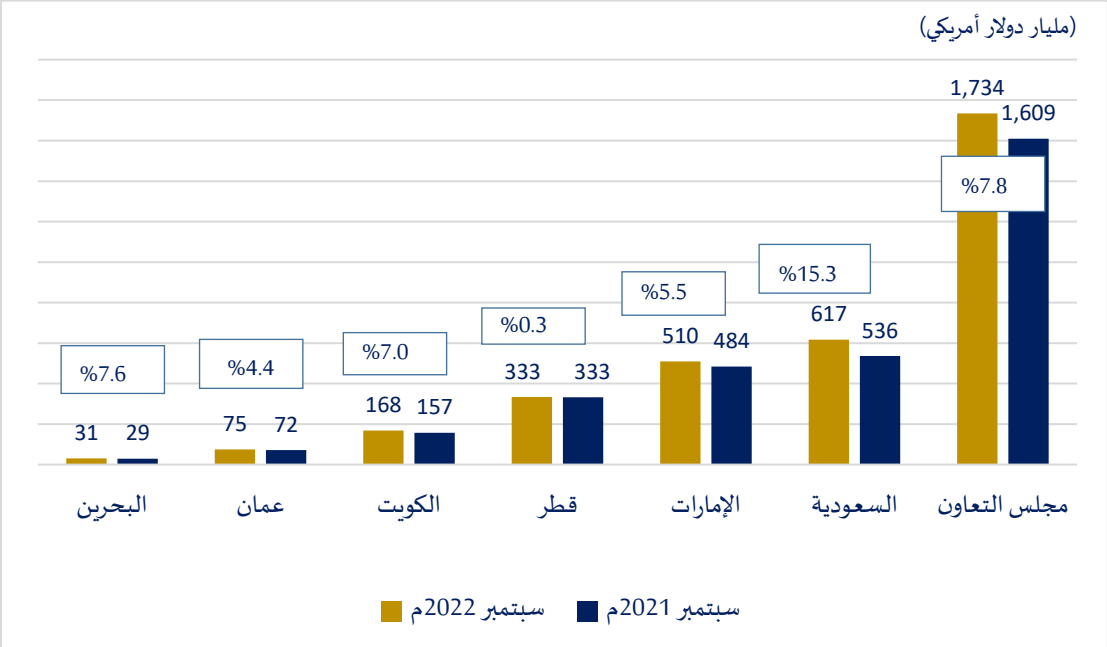

وقد تفاوتت نسبة القروض إلى الودائع بين دول مجلس التعاون ولكن حافظت كل دولة على مستوى معدلات متقاربة. وبلغت هذه النسبة حوالي 123% في دولة قطر في يونيو 2022م وهي الأعلى بين دول مجلس التعاون، وتلتها النسبة المسجلة في سلطنة عُمان بنحو 109% (شكل 23).

شكل 23: نسبة القروض إلى الودائع بدول مجلس التعاون، يونيو 2021 - يونيو 2022م

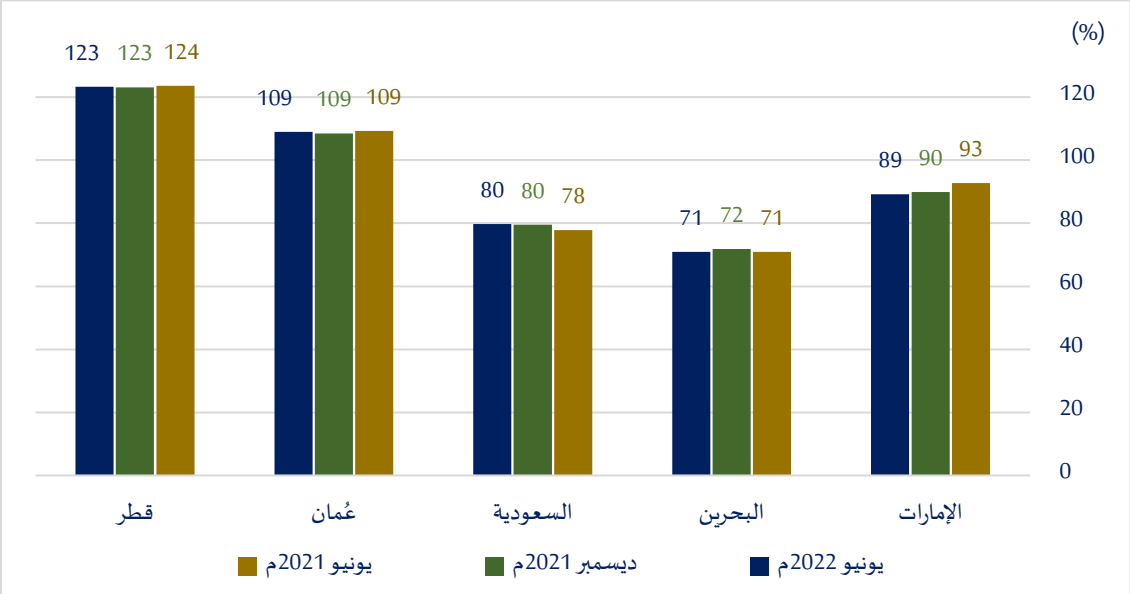

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

وبشكل عام، انخفضت نسب القروض المتعثرة من إجمالي القروض في غالبية دول مجلس التعاون بنهاية النصف الأول من عام 2022م مقارنة مع الفترة ذاتها من العام السابق نتيجة تحسن الأوضاع الاقتصادية عموماً، حيث أن ارتفاع نسب القروض المتعثرة خلال الفترة الماضية نجم عن تداعيات جائحة كوفيد-19. وقد سجلت دولة الإمارات العربية المتحدة بنهاية يونيو 2022م أعلى نسبة للقروض المتعثرة من إجمالي القروض على مستوى دول مجلس التعاون بنحو 6.9%، في حين شهدت دولة الكويت أقل نسبة بنحو 1.5% (شكل 24).

شكل 24: نسبة القروض المتعثرة بدول مجلس التعاون، يونيو 2021م - يونيو 2022م

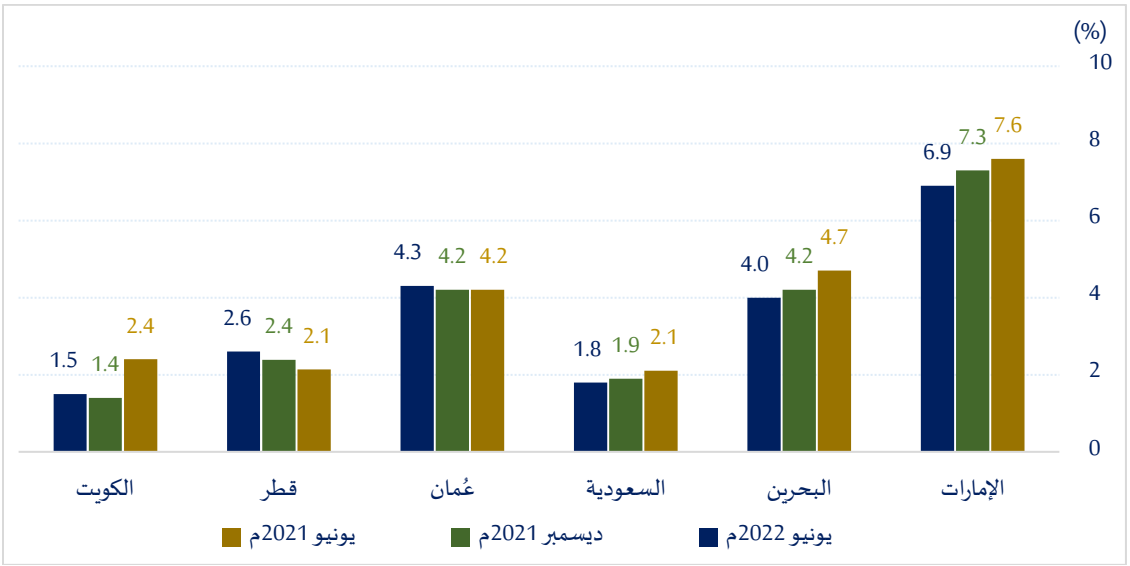

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

وواصلت نسب كفاية رأس المال بدول مجلس التعاون الحفاظ على مستويات تفوق الحد الأدنى التنظيمي بفارق كبير، حيث تراوحت بنهاية النصف الأول من عام 2022م بين 21% في مملكة البحرين و 17% في دولة الإمارات العربية المتحدة، والجدير بالذكر أنه حسب متطلبات لجنة "بازل 3" فإن الحد الأدنى التنظيمي لنسبة كفاية رأس المال التي يجب على البنوك الحفاظ عليه هو 8% (شكل 25).

شكل 25: معدل كفاية رأس المال البنوك بدول مجلس التعاون، يونيو 2021م - يونيو 2022م

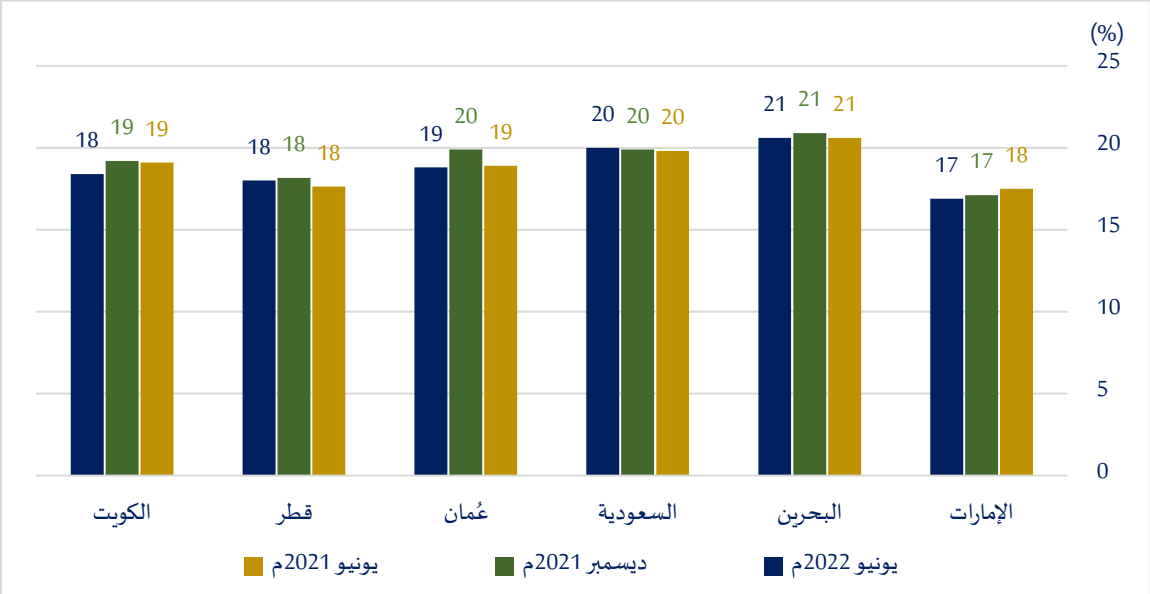

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

سادساً: أسواق المال الخليجية.

بلغ إجمالي القيمة السوقية لأسواق المال الخليجية ما يقارب 4.1 تريليون دولار أمريكي بنهاية سبتمبر 2022م، أي بنسبة نمو بلغت 12.3% مقارنة مع القيمة السوقية بنهاية ديسمبر 2021م ونحو 14.3% مقارنة مع القيمة السوقية بنهاية سبتمبر 2021م، وذلك رغم الانخفاض بنحو 1.9% مقارنة مع القيمة السوقية بنهاية الربع الثاني من عام 2022م (شكل 26).

شكل 26: إجمالي القيمة السوقية لأسواق المال الخليجية، الربع الثالث 2021م – الربع الثالث 2022م

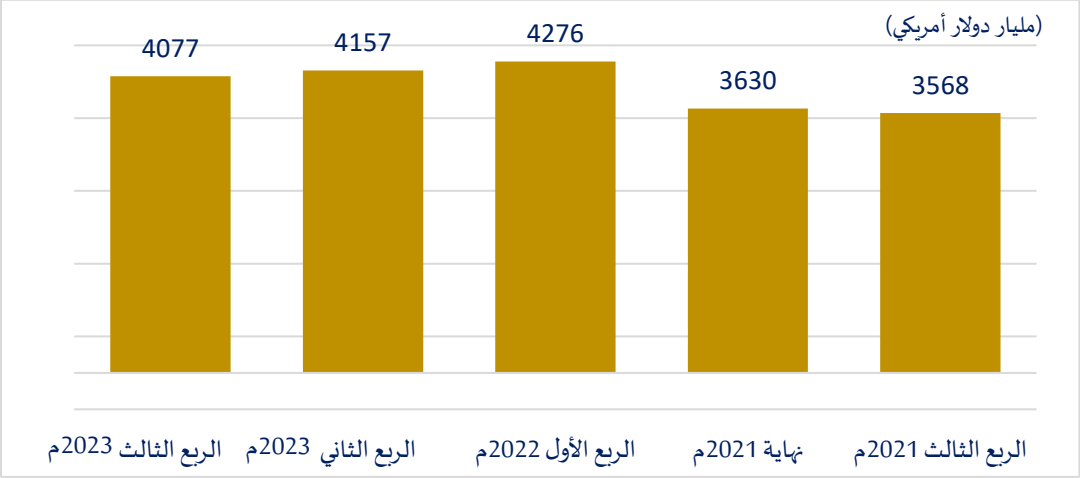

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

ويعزى ارتفاع إجمالي القيمة السوقية لأسواق المال بمجلس التعاون بنهاية الربع الثالث من عام 2022م مقارنة مع نهاية عام 2021م إلى نمو القيم السوقية لكافة أسواق الدول الأعضاء خلال هذه الفترة (شكل 27).

وشكلت القيمة السوقية للسوق المالية السعودية نحو 70.8% من القيمة السوقية الإجمالية لأسواق مجلس التعاون، تليها القيمة السوقية لسوق أبوظبي للأوراق المالية بنحو 14.7%، في حين بلغت مساهمة الأسواق الأخرى مجتمعة نحو 14.4% (شكل 28).

شكل 27: القيمة السوقية ونمو اسواق المال في دول مجلس التعاون، سبتمبر 2022م

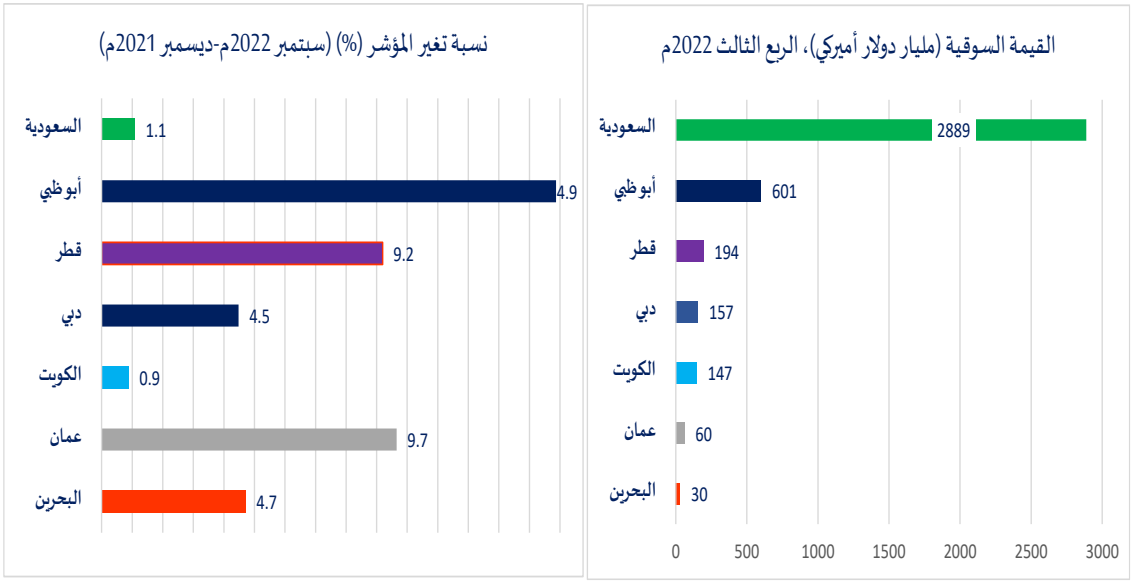

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

شكل 28: مساهمة القيمة السوقية لأسواق المال الخليجية، سبتمبر 2022م

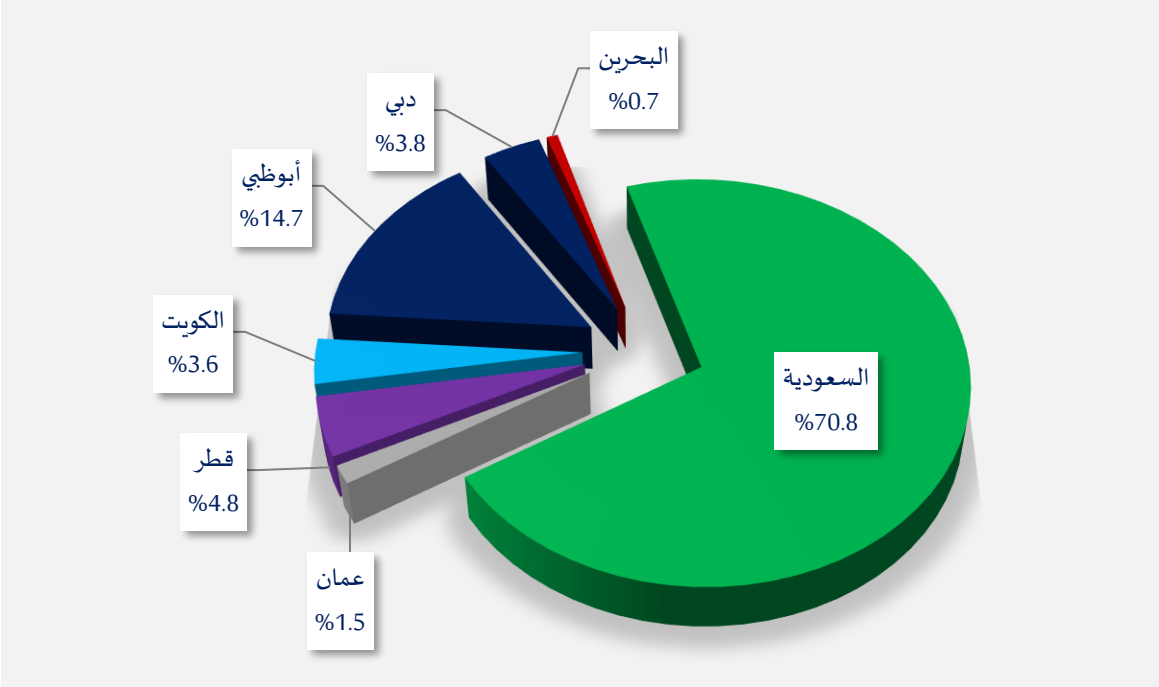

أما بخصـــوص مؤشـــرات أســـواق مجلس التعاون فلقد ارتفعت كافة الأســـواق بنهاية ســـبتمبر 2022م مقارنة مع مسـتوياتها بنهاية عام 2021م. وتراوحت نسـب النمو من 14.9% في سـوق أبوظبي للأوراق المالية إلى 0.9% في بورصـة الكويت (شكل 29).

شكل 29: المؤشرات العامة لأسواق المال الخليجية، سبتمبر 2022م / ديسمبر 2021م

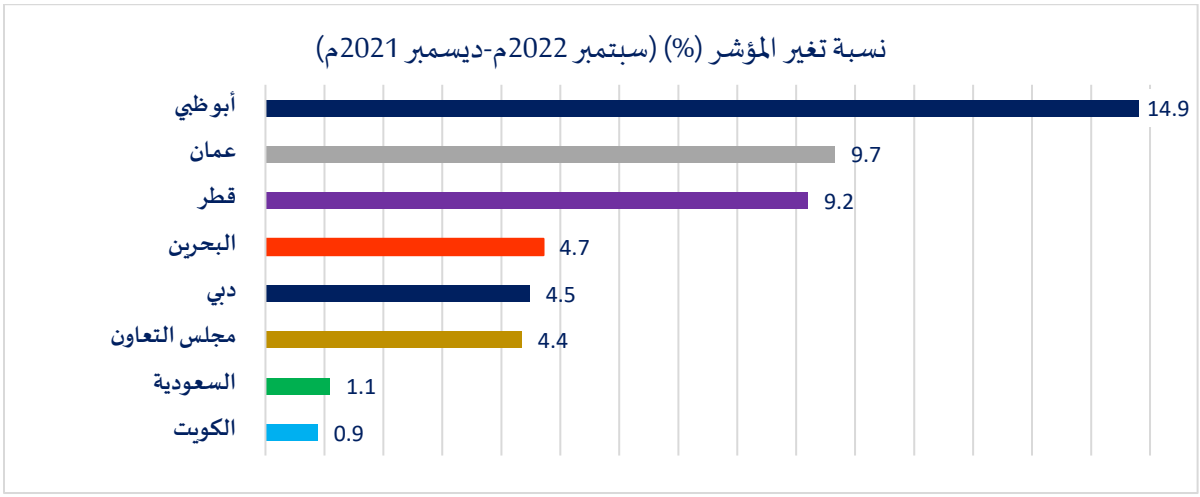

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

أما مقارنة مع أداء الأسـواق العالمية فلقد كان أداء المؤشـر العام لأسـواق المال في مجلس التعاون متميزاً حيث ارتفع بنهاية الربع الثالث من عام 2022م بنحو 4.4% عن مستواه بنهاية عام 2021م، في حين انخفضت مؤشرات الأسواق العالمية الرئيسية (شكل 30).

شكل 30: المؤشرات العامة لأسواق المال العالمية، سبتمبر 2022م / ديسمبر 2021م

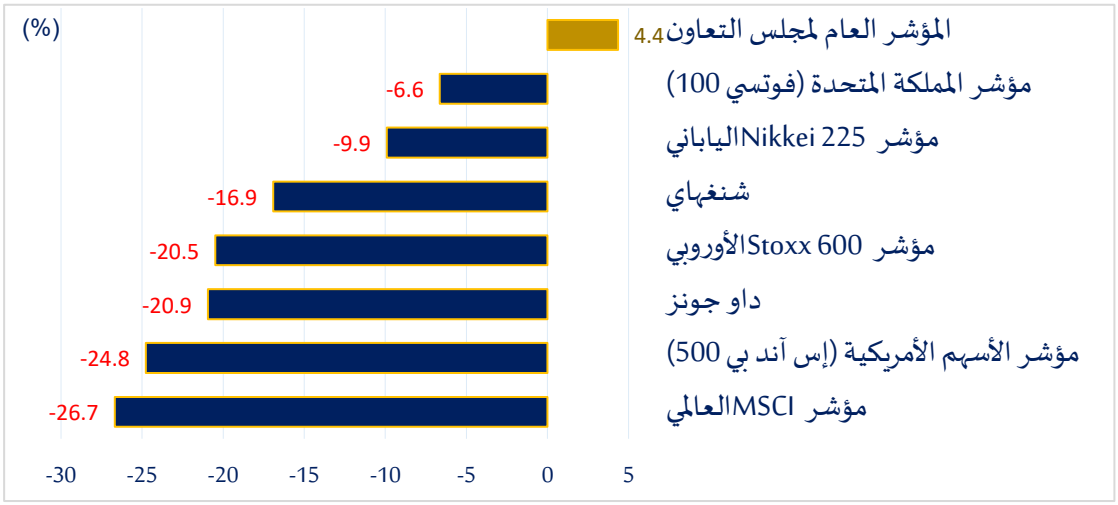

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

مصادر البيانات

1- المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء، دولة الإمارات العربية المتحدة http:// fcsc.gov.ae

2- هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، مملكة البحرين http://www.iga.gov.bh

3- الهيئة العامة للإحصاء، المملكة العربية السعودية http://www.stats.gov.sa

4- المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، سلطنة عُمان http://www.ncsi.gov.om

5- جهاز التخطيط والإحصاء، دولة قطر http://www.qsa.gov.qa

6- الإدارة المركزية للإحصاء، دولة الكويت http://www.csb.gov.kw

7- هيئة الأوراق المالية والسلع، دولة الإمارات العربية المتحدة https://www.sca.gov.ae

8- هيئة السوق المالية، المملكة العربية السعودية https://cma.org.sa

9- الهيئة العامة لسوق المال، سلطنة عُمان https://cma.gov.om

10- هيئة قطر للأسواق المالية https://www.qfma.org.qa

11- هيئة أسواق المال، دولة الكويت https://www.cma.gov.kw/ar/web/cma

12- مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي www.centralbank.ae

13- مصرف البحرين المركزي https://www.cbb.gov.bh

14- البنك المركزي السعودي https://www.sama.gov.sa

15- البنك المركزي العماني https://cbo.gov.om

16- مصرف قطر المركزي http://www.qcb.gov.qa

17- بنك الكويت المركزي https://www.cbk.gov.kw

18- صندوق النقد العربي https://www.amf.org.aer

19- صندوق النقد الدولي https://www.imf.org

20- أداء أسواق المال العالمية https://www.investing.com

21- وكالة الطاقة الأمريكية https://www.eia.gov

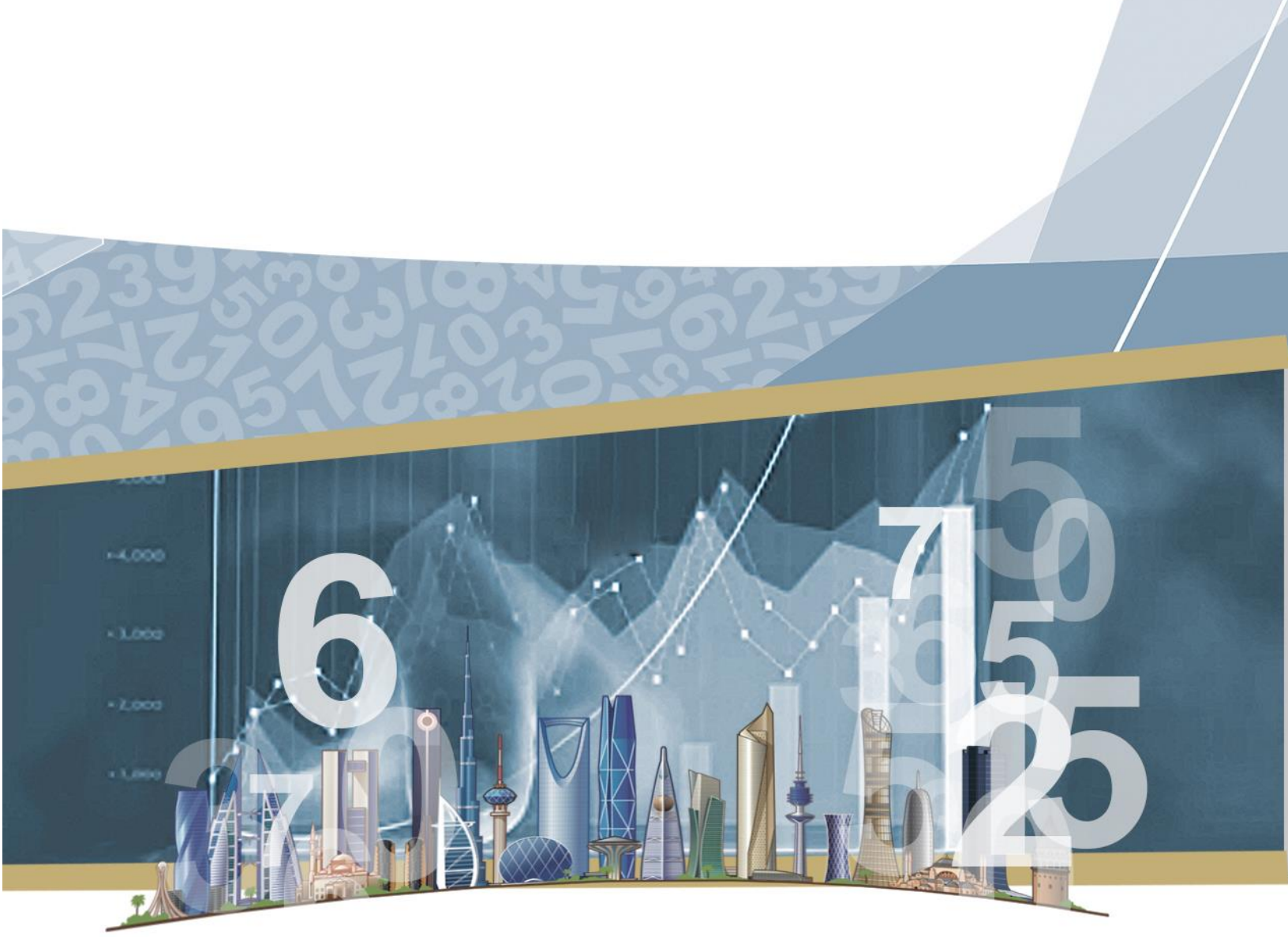

المركز الإحصائي
لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
GCC-STAT

ص.ب: 840، الرمز البريدي: 133
سلطنة عمان
P.O.Box:840, PC:133
Sultanate of Oman

+ 968 24346499 :

+ 968 24343228 :

http:// www.gccstat.org

https://facebook.com/gccstat

twitter.com/gccstat

info@gccstat.org